القضاء الإداري البحريني بين إعادة الهيكلة وإدارة التغيير

الدكتور طارق عبدالحميد توفيق سلام
أستاذ مساعد بكلية الحقوق جامعة المملكة - مملكة البحرين

المقدمه

القضاء صرح الدول ، والعدل أساس الملك ، والعدل فى الإسلام عدل مطلق لقوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ) ١، ولاجرم أن ذلك من دعائم الاستقرار وقدَ شمل العدل أموراً عديدة منها الشهادة والمعاملات والحكم والقضاء ٢.

ومن المسلم به أن للدولة حقوقاً وعليها واجبات ومن أهم هذه الحقوق إقامة العدل بين الرعية والفصل بالقسطاس المستقيم وذلك بسند الحديث الذى روى عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (أن المقسطين عند الله على منابر من نور الله الذين يعدلون فى حكمهم وأهليهم وما ولوا)٣ .

ولقد تبوأ القضاء فى الإسلام مكانة سامية سبق بها تشريعات العالم فى نظمه وحكمه لأنه تشريع متكامل يشد بعضه بعضا أساسه عقيده ،وأخلاق ، وشعائر، وأحكام عمليه لقوله تعالى (لا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ)٤ .

وقد اتجهت مملكة البحرين إلى تنظيم القضاء تنظيماً واحداً وفى بعض التسميات موحداً يجمع بين طياته كافة المنازعات العادية والادارية على حد سواء مما حدا بنا أن نبحث فى أمر جديد يجعل من هذه المملكة التى شرفت بالاسلام قديماً مع ارسال أوائل الرسل اليها من رسول الله صلى الله عليه وسلم على يد العلاء بن الحضرمى وتطور النظام القضائي فى البحرين على مراحل قديماً – وحتى الإحتلال البريطاني – والقضاء المحلى إلى العصر الحديث حيث تم انشاء أول محكمة نظامية فى عام ١٩٣٧ ٥ .

وقد نص دستور البلاد فى عام ٢٠٠٢ فى مادته الأولى/ أ على أن مملكة البحرين عربية اسلامية مستقلة

١. سورة النحل الايه ٦٠
٢. د محمد أنس قاسم جعفر مبادئ نظام الحكم فى الاسلام دراسه مقارنه ٢٠٠١ بدون ص ٢٢
٣. الامام النووى – رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين – مراجعة الشيخ محمد على الصابونى - تحقيق محى الدين جراح – مؤسسة مناهل الوفاء بالمملكه العربيه السعوديه بدون ص ٣٥٤
٤. سورة فصلت الايه ٤١
٥. المجموعه الدستوريه دستور مملكة البحرين الامانه العامه ٢٠٠٨ ص ٩

ذات سيادة تامة شعبها جزء من الأمه العربية ، واقليمها جزء من الوطن العربى الكبير ، ولايجوز التنازل عن سيادتها أو التخلى عن شئ من اقليمها ١ .

لذلك التأصيل نود فى بحثنا تحقيق نتيجة ،وبذل عناية فى مقارنة قانونية من خلال منظور اسلامى أرسى قواعده الرسول صلى الله عليه وسلم وسار عن نهجه الخلفاء والتابعون وتغيرمن مرحلة القضاء الموحد الى القضاء الحديث (المزدوج) والنموذج الغربى الذى طبق فى القضاء الفرنسى وكثير من الدول الغربية بزعمهم أنه من بنات أفكارهم مع أن جذوره من شريعتنا الغراء. وقد انتهجت بعض الدول العربية والاسلامية هذا المنهج واثبت فاعليته لذا نحرص على تقديم هذا النموذج من خلال دراسة الشرع والقانون وعلم الادارة الحديثه لتفعيل ذلك على أرض الواقع فى لؤلؤة الخليج العربى (مملكة البحرين).

مشكلة الدراسه :

فى هذا الصدد تثور اشكالية فى كيفية استقلال القضاء الادارى وفصله عن القضاء العادى وانشاء قضاء متخصص للمنازعات الاداريه على غرار مجلس الدولة الفرنسى والمصرى

وتثور اشكالية أخرى فى عملية اعادة هيكلة البناء القضائى - وادارة التغيير التى يمكن لها أن تملك ذلك باصرار من خلال قيادتها الرشيدة وقدرتها على الانفاق المادى وترسيخ روح الولاء والانتماء.

وتتجلى فى هذه الدراسة أهمية تحقيق الرقابه القضائية لتحقيق الانضباط المنشود داخل إدارات –وأجهزة السلطة التنفيذية والمحافظة على مقدرات الدولة ومكتسباتها وحماية المال العام وتحقيق ضمانات الحقوق والحريات وحجب الإدارة عن الإنحراف – أو التعسف فى إستخدام الحق والتى حرص ميثاق العمل الوطنى ودستور البلاد فى عام ٢٠٠٢ م،وتعديلاته فى ٢٠١٢م على تحقيق هذه الحماية القانونية

وأخيراً ليحظى القضاء الإدارى أن يرسخ له بين الهيئات القضائية فى ضوء أصالة النص وسماحة التطبيق.

منهجية الدراسة :

إعتمدت فى هذه الدراسة على المنهج العلمي الموضوعي و الإستقرائي الذى يتمثل فى استعراض الآراء القانونية والفقهية والقضائية المتعلقة بموضوع الدراسة . ثم يتلوه المنهج التحليلي أو التأصيلي المقارن وهو مكمل للمنهج السابق ومفاده تحليل الآراء القانونية ،وتطبيقاتها فى النظام الواحد- الموحد والمزدوج والمقارن ومحاولة تطبيق هذه الدراسة على الواقع البحرينى.

خطة البحث

لذلك قمت بتناول البحث فى فصلين على الوجه التالى :

الفصل الأول : القضاء الإدارى بين الشرع والقانون

المبحث الأول : القضاء الإدارى فى الإسلام .

المطلب الأول النظام القضائي الإسلامي ودوره فى التنمية .

١. أنظر تفصيلا حسين عبدالرحيم الشويخ تنظيم السلطه القضائيه وفقا لتشريعات مملكة البحرين دار العصمه ٢٠٠٩ ص ٨٣-٩١

المطلب الثانى خصائص القضاء الإداري الإسلامي .

المبحث الثانى : القضاء الواحد.

المطلب الأول : القضاء الواحد فى الدول الانجلوسكسونيه .

المطلب الثانى تطبيقات النظام الواحد فى الدول العربية .

المبحث الثالث : القضاء المزدوج .

المطلب الأول : القضاء المزدوج فى فرنسا.

المطلب الثاني : تطبيقات النظام المزدوج فى الدول العربية .

الفصل الثانى : اعادة هيكلة القضاء الإدارى البحرينى

المبحث الأول : مفهوم إعادة الهيكلة .

المطلب الأول : مفهوم إعادة الهيكلة

المطلب الثانى :اعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية

المبحث الثانى : إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية

المطلب الأول : مفهوم إدارة التغيير

المطلب الثانى : إدارة التغيير تطوير لجودة الآداء

المبحث الثالث : مستقبل القضاء الإدارى البحرينى

المطلب الأول : تطوير الجهة القضائية .

المطلب الثانى تحسين الأداء القضائي

الفصل الأول
القضاء الاداري بين الشرع والقانون

شريعة الله لاتقبل التجزئة لأنها شاملة لكل جوانب الحياة لقوله تعالى (مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنِ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ) ١ ، والقضاء أقدم سلطات الدولة وأقدم الوظائف التى عرفتها البشرية وقد تطور القضاء عبر هذه العصور للفصل فى كافة المنازعات حتى أصبح من أركان الدولة الشرعيه أو القانونية وأحد عناصرها المهمة . ٢

عرف الاسلام القضاء الادارى وأطلق عليه قضاء المظالم وسن له قواعد أرست المجتمع وحقق للسلطة التنفيذية هيبتها واحترامها وحيادها وكذلك استطاع توفير ضمانات الحقوق والحريات للأفراد ، ولأن الشريعة الاسلامية تقبل حوار الفكر المعارض فى ظل المشروعية بحياد تام من خلال هذه الدراسة للقضاء الإدارى فى النظام الانجلوسكسونى والنظام الفرنسى فسوف نتناول هذا الفصل فى ثلاثة مباحث نفرد

---

١. – سورة يوسف الايه ٤٠

١. – د محمد عبدالحميد أبوزيد وضع القانون الادارى فى الاسلام والدوله الحديثه دراسه مقارنه دارالنهضه العربيه ١٩٩٥ ص ١-٥

المبحث الاول القضاء الادارى فى الاسلام وفى المبحث الثانى القضاء الموحد فى النظام الانجلوسكسونى وتطبيقاته ونهاية المطاف فى القضاء المزدوج وتطبيقاته فى النظام الفرنسى والدول العربيه .

المبحث الأول
القضاء الإداري في الإسلام

إن الفكر الإسلامي يتميز بشموله وصلاحيته لحماية المجتمع بأسره ١ ، والقضاء ٢ ركن من أركان الشريعة الإسلامية ومسلك من مسالكها لتحقيق العدل ودرء المفاسد و له تاريخ قديم . فكانت ولايته فى الأمم السابقة قبل الحكم البابلي ممثلة في الكهنة الذين يقومون به في جلسات تعقد في المعابد وتبرم الأحكام باسم الآلهه ٣ ثم تطور القضاء في العصر البابلي مع توحيد البلاد في عصر الملك حمورابى الذي فصل بين السلطة الدينية والسلطة المدنية ٤ . ولقد خالف النظام القضائي المجتمع القبلي فى إرجاء الجزيرة العربية لأنه اعتمد على محاور ثلاثه تمثلت في شيخ القبيلة ومعاونيه (مجلس القبيلة) ثم حكومة القبيلة ٥ ، وعندما جاءت الشريعة الاسلاميه تحققت العدالة بين الناس لان مصدر التشريع فيها ثابت لايمكن ان يتغير او يتبدل لقوله تعالى (وَأَنِ احْكُمْ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ وَاحْذَرْهُمْ أَنْ يَفْتِنُوكَ عَنْ بَعْضِ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَاعْلَمْ أَنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُصِيبَهُمْ بِبَعْضِ ذُنُوبِهِمْ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لَفَاسِقُونَ)٦

وهكذا ثبت بالقطع واليقين أن الأحكام الفقهية تمثلت بالرجوع إلى المصادر التالية :

١. إرجاع الأحكام الى القرآن والسنه مباشرة أو بالقياس على نصوصها .
٢. الاسترشاد الى الأعراف الحسنه – وأقوال الصحابة والاستصحاب والاستحسان وشرع من قبلنا ليصلح لكل زمان ومكان .٧

وتنبثق أهمية القضاء في النظام الإجتماعى الإسلامي إشرافه على سلوك الأفراد، وما يربطهم من علاقات لضبط السلوك المخالف شرعا وقانونا ،ثم إصدار العقوبات لكل من خرج عن الطاعة وهذا ما يميز النظام الإسلامي فى السيادة الشرعية التي تطبق على الحاكم والمحكوم، وأن الامه التي لاقضاء فيها لاحق فيها ولاعمل فيها ٨.

---

١. د حمدي أمين عبدا لهادى الفكرالإدارى الإسلامي القاهرة دار الفكر االعربى ١٩٧٦ ص ٢٠
٢. القضاء : الحكم – عمل القاضي ورجال القضاء الهيئة القضائية التى يوكل اليها بحث الخصومات للفصل طبقا للقوانين – وما يقضى به الله على عباده
المعجم الوجيز (مجمع اللغة العربية) ج م ع طبعة وزارة التربيه والتعليم ١٩٩٣ ص ٥٠٦ .
٣. لم يعرف القضاء المتخصص ولم تكن له ابنيه مخصصه د خيري خاطر د احمد هيكل تاريخ القانون مطبعة جامعة البحرين ٢٠٠٦ ص ١٧٨
٤. د صوفى ابوطالب تاريخ النظم القانونية والإجتماعيه دار النهضه العربيه ج م ع جزء ٢ النهضة والشرائع السامية بدون ص ٨٨
٥. د عبدالكريم محمد عبدالكريم تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية عند العرب قبل الإسلام وفى بلاد النهرين ٢٠٠٢ م ص ٤٧
٦. سورة المائده الايه ٤٩
٧. د خيرى خاطر د احمد هيكل مرجع سابق ص ٦٠
٨. الأحكام الظنية منها تشريعات تنفيذيه وأخرى تنظيميه أنظر تفصيلا د محمد عبدالحميدأبوزيد وضع القانون الإدارى فى الاسلام والدوله الحديثه مرجع سابق ص ٥-٩

تتجلى الأحكام في الشريعة الإسلامية من حيث ثبوتها فمنها قطعي الثبوت ،وهو ماثبت بنص من القرآن الكريم والسنة االمتواترة وإجماع الأمة وهذه الأحكام التى لايمكن مخالفتها أو الخروج عليها ، والثانية الأحكام الظنية التي تعتمد على اجتهاد الأمة لتواكب التشريعات في أى عصر من العصور وفى أي زمان كان ١ .

إذا العدالة من أهم دعائم السعادة التي يسعى إليها البشر في الشهادة والمعاملات والحكم والقضاء وتظهر هذه القيمة بين الرعيه فى الحكم والقضاء فعن عياض بن حمار رضى الله عنه قال سمعت رسول الله (أهل الجنة ثلاثة ذو سلطان مقسط موفق ، ورجل رحيم رقيق القلب لكل ذى قرب ومسلم وعفيف متعفف ذو عيال) رواه مسلم ٢ .

إذاً العدل قوام الملك ودوام الدول ومن حق الأمة أن تحتكم الى الشريعة وأن يدفع كل فرد بما يلحقه من ظلم ويعارضه لأنه لايمكن أن تصادر حقوق الأفراد في الدفاع عن مطالبهم ، فالعلاقة دائماً علاقة رقابة مستمرة تحقق كافة الضمانات وبالتالي تحقق مصالح الشعب وأهدافه المنشودة فى ظل المشروعية ٣ .

وسوف نوضح هذا الأمر في مطلبين أحدهما النظام القضائي الإسلامي ودوره في التنمية ، والثاني فى خصائص القضاء الإداري في الإسلام.

المطلب الأول
النظام القضائي الإسلامي ودوره في التنمية

جاءت الشريعة الإسلامية لتحكم الناس فى أحوالهم ويحكموها في شؤون دنياهم وأخراهم فوضعت مبادى عامة بضوابط لتناسب الزمان والمكان ويسيرعلى منوالها الحاكم والمحكوم ٤، ويحقق النظام القضائي الإسلامي دوره الحقيقي للتنمية المنشودة من خلال محورين هما :

المحور الأول : النظام القضائي وشرعية تصرفاته .

المحور الثاني : تفعيل المبادئ الإسلامية لتحقيق القضاء العادل.

وسوف نتناول توضيح المحورين على النحو التالي :

المحور الأول : النظام القضائي وشرعية تصرفاته :

تخضع الإدارة في الإسلام إلى مبدأ الشرعية الإسلامية التى يسير على منوالها الحاكم والمحكوم من خلال سيادة أحكامه التي جاء بها القرآن الكريم والسنة المطهرة باعتبارهما المصدرين الأساسيين لهذه الشريعة الغراء ٥ .

١. المرجع السابق نفس الإشارة ص ١٣
٢. الامام النووى رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين مراجعة النسخ محمد على الصابونى – تحقيق محى الدين جراح – مؤسسة مناهل الوفاء حديث رقم ٦٦١ ص ٣٥٤
٣. د عبدالهادى الجوهرى واخرون دراسات فى علم الاجتماع بدون ١٩٧٩ ص ٨٨
٤. د محمد عبدالحميد ابوزيد مرجع سابق ص ١٢٢
٥. د أعاد على حمود القيسي القضاء الإدارى وقضاء المظالم الطبعه الثانيه ٢٠١٠ دار وائل للنشر – عمان ص ١١

وقد إعترف الإسلام بحق الأفراد في حرياتهم ومنحهم حقوقاً سبق بها كل التشريعات الوضعية الإ أنها مقيدة بما جاء في كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ١ في ضوء هذه الشرعية.

ويلتزم الحاكم والمحكوم بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر تطبيقاً لقوله تعالى ﴿ وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ٢.

وتتحقق التنمية بالرقابة الفعالة في صورها الثلاث المحاسبة الفعالة لأنها أمانة يلتزم بها الحاكم والمحكوم لقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ٣﴾ ، ورقابة الأمة فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، واخيراً رقابة القضاء بصورة عامة ٤ .

المحور الثانى : تفعيل المبادئ الإسلامية لتحقيق القضاء العادل:

يتجلى استقلال القضاء استقلالاً كاملاً لأن أحكام الشارع الحكيم واضحة ومبادئه سامية سار على منوالها السلف الصالح في طرق اختيار القضاة لمباشرة صلاحيتهم بصورة عامه حتى بين الفصل بين الحاكم ورعيته فى الخصومات ٥،وقد عبرت عن كثير من الآيات القرانيه نذكر منها .

قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا) ٦، وقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ﴾٧.

وبالتالي تتميز هذه المبادئ بأنها تجعل عقيدة القضاه تابعة لأحكام الشرع دون هواهم فيصبح العدل والحق سمة من السمات الواضحة التي تحجب القضاة عن المؤثرات الخارجية وتلزمهم بسرعة الفصل فى المنازعات وهذا الأمر يجعل من تلك المبادئ تجسيداً للحضارة الإسلامية ٨ ، لأن الناس أعلم بشؤون دنياهم مادامت لاتخالف الشارع الحكيم ،وهذا مايؤكد تقدم وتطور حضارة المسلمين لأنه ينهى عن التبعية المطلقة في الفكر والسلوك وأن المرجعية لهذه المبادئ التى تحترم عقل الانسان وتفكيره هى الشريعة الاسلامية ٩.

---

١. محمد أنس قاسم جعفر مبادئ نظم الحكم فى الإسلام دراسه مقارنه ٢٠٠١ دارالتهضه العربيه ص ٢٠
٢. سورة آل عمران الآيه ١٠٤
٣. سورة النساء الآيه ٥٨
٤. د أعاد على حمود القيسي مرجع سابق ص ١٣
٥. د محمد يوسف موسى نظام الحكم فى الإسلام مرجع سابق ص ١٩٣
٦. سورة النساء الايه ٥٩
٧. سورة النساء الايه ١١٥
٨. د محمود محمد عوض سلامه الحاكم وحدود طاعته فى النظام الإسلامى كمبيوستار بلبيس ١٩٩٧ ص ١٣٢
٩. د محمد رمضان بطيخ تطور الفكر السياسى الإسلامى فى دولة الإمارات العربيه مؤسسة العين للإعلان والتوزيع والنشر ابوظبى بدون ص ١٢٦، فضيلة الامام جاد الحق على جاد الحق بيان للناس من الازهر الشريف ج ٢ مطابع وزارة الاوقاف ١٩٩٣ ص ٥٨

المطلب الثاني
خصائص القضاء الإداري فى الإسلام

القضاء بين الناس فى حكوماتهم ومنازعاتهم من الأعمال جليلة القدر لأن الغاية منها تحقيق مصالح العباد ومنافعهم ودرء المفاسد وذلك تحقيقاً لإقامة العدل والمعروف ومنابذة الظلم والمنكر ويتجلى من خلال محورين اساسيين أولهما الأساس الدستوري للقضاء الإداري وثانياً الأساس الشرعي للقضاء الإدارى وسوف نوضح المحورين بإيجاز ثم نتطرق الى خصائص القضاء الإداري في الإسلام.

المحور الأول : الأساس الدستوري للقضاء الإداري الإسلامي :

تخضع الإدارة في الإسلام إلى مبدأ الشرعية الإسلامية حيث يلتزم الحاكم والمحكوم بنصوص الشريعة الغراء ، فلايجوز التعدى على حقوق الأفراد وحرياتهم حيث يعد الأساس الذى يقوم على مبدأ الشرعية [1] إنطلاقاً من الإلتزام بقوله تعالي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذينَ آمَنُوا أَطيعُوا اللَّهَ وَأَطيعُوا الرَّسُولَ وَأُولي الأَمر منْكُمْ فَإنْ تَنَازَعْتُمْ في شَيْء فَرُدُّوهُ إلَى اللَّه وَالرَّسُول إنْ كُنتُمْ تُؤْمنُونَ باللَّه وَالْيَوْم الآخر ذَلكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْويلًا ﴾ [2] وقوله تعالى ﴿ مَا تَعْبُدُونَ منْ دُونه إلَّا أَسْمَاءً سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ مَا أَنزَلَ اللَّهُ بهَا منْ سُلْطَان إنْ الْحُكْمُ إلَّا للَّه أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إلَّا إيَّاهُ ذَلكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكنَّ أَكْثَرَ النَّاس لا يَعْلَمُونَ ﴾ [3] وبالتالي يتسم القضاء الإداري فى الإسلام بالشرعية الإلزامية التي تعد فى فقه القانون المعاصر دستورية واجب التمسك بها دون مخالفة لأنها لايمكن أن تتبدل أو تتغير لأنه تنزيل رب العالمين ليس من وضع الإنسان بل هو تشريع وتقنين غنى بالنظم وثبات القواعد التي تصلح لتنظيم علاقات الأفراد في أى مجتمع [4] .

المحور الثاني : الأساس الشرعي للقضاء الإداري في الإسلام :

اجتهد العلماء على مر العصور في استنباط الأحكام والتشريعات من القرآن والسنة ومن الطبيعي أن هذا القضاء في الإسلام سمى بولاية المظالم الذي يختص في كافة المنازعات المتعلقة بين الحكام ورجال الدولة [5] الإسلامية عندما يعتدون على حقوق وحريات الأفراد لذلك يلزم رفع الظلم وتحقيق العدل ونسوق بعض الأدلة من القرآن الكريم والسنة المطهرة على النحو التالي :

اولاً : الأدلة من القرآن الكريم :

---

١. (فى هذا المعنى نظام الحكم الإسلامى أقر مبدأ مسؤلية الحاكم من اول عهد الإسلام وان عهد ماءلة الحكام كانت تتولاه جهه قضائيه خاصه عرفت بديوان المظالم) لمزيد من التفصيل راجع د محمد فؤاد مهنا مسؤولية الإداره فى تشريعات البلاد العربيه طبعة معهد البحوث والدراسات العربيه ١٩٧٢ ص ٣٣، د محمد انس قاسم جعفر مبادئ نظم الحكم فى الإسلام مرجع سابق ص ٢٥ ، د إعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ١٢، د عبدالحكيم حسن العيلى الحريات العامه فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام دار الفكر العربى ١٩٧٤ ص ٦٣٥

٢. سورة النساء الايه ٥٩

٣. سورة يوسف الايه ٤٠

٤. انور العمروسى مرجع سابق ص ١٢

٥. د محمد يوسف موسى نظام الحكم فى الإسلام العصر الحديث للنشر والتوزيع بدون الطبعه الثالثه ١٩٨٨ ص ١٩٢

* قوله تعالى (إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ)[١]

* قوله تعالى : (فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةً بِمَا ظَلَمُوا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ)[٢]

ثانياً : الأدلة من السنة المطهرة

* عن ابن عمر رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال(السلطان ظل الله في الأرض يأوي إليه كل مظلوم من عباده فإن عدل كان له الأجر وكان على الرعية الشكر وإن جار أو خان أو ظلم كان عليه الوزر وكان على الرعية الصبر) [٣] .

* عن عبد الله ابن عمر رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال (الظلم ظلمات يوم القيامة﴾ [٤] .

وبعد عرض كل من الأساس الدستوري والشرعي نتطرق لتوضيح خصائص القضاء الإداري في الإسلام من خلال توضيح هذه المفاهيم :

١. القضاء الإداري جزء من الحكم .
٢. القضاء الإداري الإسلامي قضاءً مستقل .
٣. يتسم القضاء الإداري بالتنسيق والتكامل والتكافل للحقوق والحريات .
٤. تنوع خصوصية الاداري من حيث الإلغاء والتعويض والتفسير.
٥. اختيار القاضي وتحديد صلاحياته .
٦. تميز القضاء الإداري الإسلامي عن نظيره المعاصر .

وبناءً على ذلك سوف نوضح هذه العناصر على الوجه التالي :

أولاً: القضاء الإدارى جزء من الحكم :

القضاء جزء لايتجزأ من رسالة الحكم وسياسته [٥] ومن أهم دعائم السعادة التى يسعى إليها البشر، لأنه يحقق العدالة في الشهادة والمعاملات والحكم وأحد المبادئ المهمة لتنظيم الحكم الإسلامي ،وسار على ذلك الخلفاء والولاة لأنه قوام الملك ودوام الدول [٦] . ويعتبر هذا المبدأ امتثالاً لقوله تعالى (الَّذِينَ إِنْ مَكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ [٧]) وبالتالي وضع الإسلام المنهج القويم بأحكامه القطعية التي تثبت دعائم الحكم والتشريعات الظنية لتواكب

---

١. سورة النحل الايه ٥٠
٢. سورة النمل الأيه ٥٢
٣. حديث حسن رواه احمد والطبري مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى دار الكتاب بيروت ١٩٦٧ ج ٥ ص ٢١٥
٤. صحيح البخارى ٦ ص ٢٥
٥. ابو الأعلى المودودى – الحكومة الإسلامية ترجمة احمد ادريس – دار المختار الإسلامى ١٤٠٠ ه ١٩٨٠م ص ١٢٤
٦. الشيخ محمد الغزالى حقوق الانسان من معالم الإسلام وإعلان الأمم المتحده طبعة ٣ دار التوفيقية النموذجية ١٤٠٤ه ١٩٨٤م ص ٢٣٩ ،د محمد انس قاسم جعفر مبادئ نظم الحكم فى الإسلام مرجع اسابق ص ٢٢-٢٣
٧. سورة الحج الآيه ٤١

التشريعات المعاصرة [١].

ثانياً: القضاء الإداري قضاءُ مستقل :

يعتبر القضاء الإداري قضاءً مستقلاً عن القضاء العادي وهذا ما ثبت من خلال الثوابت التاريخية التي استقرت في المجتمعات الحديثة وعرف النظام الإسلامي استقلاله من خلال ولاية المظالم [٢] التي عرفت باستنباط الأحكام وارساء نظرياته وإبتداع الحلول في كافة المنازعات الإدارية التي يجمع التشابه بينها وبين القضاء الإداري حديثا [٣] ، وقد أبرز الفقه الإسلامي حالات عديده للتعدي من الولاة على الرعية وظلمهم حتى اطلق عليها الغصوب السلطانية [٤] ، وقد ثبت فى مواضع عديده تعدي الحكام وجورهم وكذلك تم متابعة العمال فى ما يجبونه من أموال وهو ما أشبه بديوان المحاسبة (الجهاز المركزي للمحاسبات) [٥]، ومما سبق يتضح أن القضاء الإداري في الإسلام مستقل عن نظيره القضاء العادي لما له من اختصاصات واضحة ومحددة .

ثالثاً: يتسم القضاء الإدارى بالتنسيق والتكافل والتكامل للحقوق والحريات :

يعتبر القضاء النظامي شاملاً لما يحدث من جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال مغايراً بذلك القضاء الإداري الذى يمس هيبة الدولة وسلطانها [٦] ، لذك كان لزاماً على الحكام أن يحترموا الدولة والحفاظ على مقدراتها ومكتسباتها بتنسيق كامل والحفاظ على حقوق الأفراد وحرياتهم ومنع تعدى الولاة وعسفهم بالرعية فى اتخاذ كافة الإجراءات القضائية من الإثبات والتحري في جمع الأدلة واتخاذ الحيطة والحذر فيما يرفع الى الولاة من خلال دلائل وبراهين [٧] ، كما شمل قضاء المظالم حالات عديدة رفع العمال شكواهم مثل منع صرف رواتبهم أو تأخرها على خلاف ما يقضى به الشارع الحكيم كما شمل التنسيق الإشراف

---

١. الإسلام يعتمد على العقل والمنطق وحمل الشعوب شرقا وغربا تشريعات واضحه متطوره وحمل لواء الشريعه الى مختلف البلدان وقد قرر مؤتمر القانون الدولى المقارن المنعقد فى لاهاى ١٩٣٧ حضارة الإسلام بتشريعاته الواضحه واهم مصادره المجمع عليها القرآن والسنه والإجماع والقياس – سورة النحل الايه ٥٠

٢. لمزيد من التفصيل ولاية المظالم –ديوان المظالم – نظارة المظالم – مجلس المظالم – قضاء المظالم حيث ثبت ذلك جليا للفصل فى كافة المنازعات التى تتعلق بين السلطه والإداره وعمالها سواء بالغبن والتعدى مما يكفل لها الاستقلال راجع د ابراهيم حسن العيلى الحريات العامه فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام مرجع سابق ص ٩٨ – المستشار عمر الشريف: نظم الحكم والاداره فى الدوله الاسلاميه مطبعة معهد الدرسان الاسلاميه ١٤١٠-١٩٩٠ ص ١٤٥

٣. د محمد عبدالحميدابوزيد وضع القانون الإدارى فى الاسلام والدوله الحديثه دراسه مقارنه دار النهض العربية ١٤١٥ه-١٩٩٥م ص ١٢، د نصر فريد واصل السلطه القضائيه ونظام القضاء فى الإسلام اللطبعه الاولى ١٩٨٩ ص ٧٢

٤. د صبحى الصالح النظم الاسلاميه دار العلم للملاين ط ١٠ ١٩٩٦ ص ٣٢٥

٥. ثبت ان الخليف عمر بن الخطاب رضى الله عنه كان يعقد فى موسم الحج مؤتمرا ويعرف منه سرة الولاة والرعية للمراقبة وتحقيق العدل لمزيد من التفصيل راجع ظافر القاسي نظام الحكم فى الشريعة والتاريخ الإسلامي – الكتاب الثانى السلطة القضائية دار النقاش ط ٤ ١٩٩٢ ص ٥٧٠

٦. يذكر الماوردى فى هذا الصدد ان المنصور رضى الله عنع بلغه عن جماعه من كتاب الدووابن قاموا بالتزوير فى بعض المستندات فقدمهم للمحاكمه التاديبيه وهو اشبه بالجهات الرقابيه الحديثه (الرقابه الإداريه ، المحاكم الإداريه) لمزيد من التفصيل راجع الماوردى مرجع سابق ص ٧٢- د ماجد الحلو القضاء الإدارى دار المطبوعات الجامعيه اسكندريه ١٩٩٤ص ١٦٣

٧. د محمد انس قاسم جعفر ولاية المظالم فى الإسلام وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية مرجع سابق ص ٢٨

على تنفيذ الأحكام القضائية ١ ،فحقق بذلك القضاء الإداري في الإسلام التكافل وحماية حقوق الإدارة والعاملين فيها وذلك لأن هذا الأمر يرجع الى دقة المنهج القرآني وسنة النبي صلى الله عليه وسلم .

رابعاً: تنوع خصوصية القضاء الإداري الإسلامي من حيث الإلغاء والتعويض والتفسير :

عرف القضاء الإداري الإسلامي ٢ فكرة الإلغاء حيث تعرض الى مفهوم القرار وتفسيره وأطلق عليه صك التعين – امر التقيد وهى ترادف في الوقت المعاصر فكرة القرار الإداري لأن العبرة بالمقاصد والمعاني دون الألفاظ والمباني ٣ ، وقد ذكرت كتب التراث عن وقائع عديدة لإلغاء القرار ٤ ، وقد طبق الفقهاء ولاية التعويض لأ نها تتعلق بمركز شخصي يلزم تعويضه عما أصابه من أضرار ومن القضايا الشهيرة ما حدث من خالد بن الوليد عندما قتل أفراداً من قبيلة جذيمة بعد دخولهم الإسلام على أن ذلك خدعة منهم فأستنكر ذلك الرسول صلى الله عليه وسلم وأرسل علياً بن أبى طالب كرم الله وجهه لرفع المفسدة وتعويضهم ٥ ، وبالتالي شمل الأمر ولاية التعويض والتأديب ومن تطبيقاتها قيام الرسول صلى الله عليه وسلم بعزل العلاء بن الحضرمي عامله على البحرين لما تقدم أهل البحرين بشكواهم في وفد عبد قيس ٦، وبالتالي استطاع فقهاء الشريعة الإسلامية تفعيل ذلك كما هو معمول به في الدول ذات القضاء الإداري المزدوج ٧.

خامساً: إختيار قاضى المظالم وتحديد صلاحيته :

يعتبر منصب القاضي من أجل المناصب وأرفعها قدراً بل أعظم الولايات لذلك يشترط فيه هذه الصفات (ان يكون مسلماً ، عاقلاً ، بالغاً ، حراً ٨، سلامة الحواس والاعضاء ،توليته بطريق مشروع ،رجلا)٩ .

ويلزم لهذا القاضي من صفات خاصه تمكنه من إتخاذ القرار على نحو سليم.

والحق أن من هذه الصفات القوة ،والأمانة ،والعلم بالأحكام الشرعية ،واسرار التشريع ،وأن يكون صالحاً موثوقاً فيه ، ومتمتعاً بمواهب عقليه ذكاءً وفطنة ونزاهة واستقلالاً في رأيه وقوة الملاحظة وقدرته على الاستدلال والاستنباط متحكماً في عواطفه ١٠.

---

١. د اياد على حمود القيسي القضاء الإداري وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٢٨، د سامى جمال الدين دعاوى التسويه منشاه النعارف اسكندريه ١٩٨٥ ص ٧٢
٢. د عبدالحميد الرافعى القضاء الإدارى بين الشريعه والقانون دارالفكر المعاصر بيروت – لبنان ط ١ ١٩٨٩ ص ١٧٨
٣. الماوردى مرجع سابق ٨٠- د صلاح الدين فوزى القانون الإدارى مكتبة الجلاء الجديده لمنصوره ١٩٩٣ ص ٥١٠
٤. لمزيد من التفصيل راجع دعوى اهل سمرقند ، دعوى الكسور الماوردى مرجع سابق ص ٧٤ د سعيد الحكيم : الرقابه على اعمال الإداره فى الشريعه الإسلاميه والنظم الوضعيه دار الفكر العربى ط ٢ ١٩٨٧ ص ١٢٩
٥. ابن هشام السيره النويه ج ٤ مكتبة الكليات الأزهريه القاهره ص ٥٥
٦. د سليمان الطماوى القضاء الإدارى (قضاء التعويض) دار الفكر العربى ١٩٨٧ص ٣١٧
٧. د أعاد على حمود مرجع سابق ص ٢٧
٨. حسين عبدالرحيم الشويخ تنظيم السلطه القضائيه وفقا لتشريعات مملكة البحرين دار العصمه ط ١ ٢٠٠٩ ص ١٩-٢٢
٩. اختلف الفقها ء ففي تولية المرآه فذهب مالك والشافعى واحمد بن حنبل الى عدم الاجازه بينما ذحب ابوحنيفه الى جواز ذلك انظر تفصيلا القاضى محمد عرنوس تاريخ القضاء فى الإسلام مرجع سابق ص ٨٦
١٠. انظر تفصيلا الماوردى الاحكام السلطانيه مرجع سابق ص ٧٢ د نصر فريد واصل السلطة القضائية ونظام فى الاسلام دراسه مقارنه مع النظم الوضعيه مطبعة الامانه ط ١ ١٩٨٩ ص ٧٢

سادساً: تميز القضاء الإداري الإسلامي عن نظيره المعاصر

جاء الإسلام فى أعقاب الديانات السابقة وبنزول القرآن وهدى رسوله صلى الله عليه وسلم استطاع الإسلام أن يرسخ قواعد ملزمه لجميع من تبعه مع توفير كافة الضمانات لحقوق الانسان ١

ومما لاشك فيه أن بيت القصيد الذى أود أن أدلف اليه أن إقامة العدالة بين الناس أمر مقدس ،وهذا ما جعل القضاء النظامي بصورته العامة والقضاء الإداري بصورته الخاصة يسير على هذا النهج تطبيقاً لقوله تعالى (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ)٢

ولا جرم ان القضاء الإداري يتمتع بخصوصية في مراقبة الأعمال والإجراءات نستطيع أن نوجزها فيما يلى :

- التنظيم القضائي الذى شمل الإدارة وشرعية تصرفاتها وتنظيم الرقابة واختيار قاضى المظالم وتحديد اختصاصاته ٣.
- التحقيقات والتحريات ومشاورة الأمر والتروي في اتخاذ القرار من باب الحيطة والحذر ٤.
- سلطات التفسير والإلغاء والتأديب والتعويض ٥.
- سلطات القضاء في مراقبة كافة القرارات الإدارية وعدم تحصن أي منها وذلك تحقيقاً للرقابة القضائية وعدم النيل منها ٦ .

المبحث الثانى
القضاء الواحد

سبقت الشريعة الاسلامية دول الغرب فى تأسيس القضاء الواحد والذى بدأ فى عهد الرسول صلى الله عليه وسلم الى عهد عبدالملك بن مروان ٧ وقد كتبت فيه روائع القصص فى العدل وسرعة الفصل بين المتقاضين ٨ وذلك لحرص الحاكم والمحكوم على احترام المشروعية وتخير الحاكم لولاية –الولايات أصلح المسلمين على أساس من القوة والأمانة ٩ ثم عرف القضاء آنذاك القضاء المزدوج بعد اتساع الفتوحات

١. د عبد الحميد حشيش مبادئ القانون الإداري مكتبة القاهرة الحديثة بدون ص ١٦٥، د اسماعيل البدو القضاء الإداري جزء الثاني دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٩٩٣ص ٧، د مصطفى أبوزيد فهمى القانون الإداري الجزء الأول طبعه ٣ سنة ١٩٩٠ص ٣٦
٢. سورة الحديد الآية ٢٥
٣. د فؤاد النادي المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الإسلامي دار الكتاب الجامعي القاهرة ١٩٨٠ ص ٧٣
٤. انظر تفصيلا د سليمان الطماوى القضاء الإداري – قضاء الإلغاء دار الفكر العربي ١٩٨٦ ص ٣١٥، د ماجد الحلو القانون الإداري دار المطبوعات الجامعية ١٩٩٤ ص ٥٩
٥. د مصطفى محمود عفيفي فلسفة العقوبات التأديبية واحترامها الطبعة الثانية بدون ٥٩
٦. د اعاد على حمود القيسي القضاء الإداري وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٢٥–٢٨
٧. د محمد عبدالحميد ابوزيد مبدأ المشروعيه وضمان تطبيقه دراسه مقارنه النسر الذهبى للطباعه ٢٠٠٤ ص ٢٣٠
٨. انظر تفصيلا الماورى الأحكام السلطانيه مرجع سابق ص ٨٧ ومابعدها
٩. كان الفصل فى القضاء قاصرا على الخصومات المدنيه اما القصاص والحدود للخلفاء وولاه الامصار وكذلك العقوبات التأديبيه للخليفه وعامله د محمد عبدالحميد ابوزريد مرجع سابق ص ٢٣٢–٢٥٠

الاسلامية .

من الثابت أن القضاء الواحد له أصول اسلامية قائمة على أصول ثابتة من الكتاب والسنة ومن ورع القضاه وحيادهم واستقلالهم لأن السلطة المطلقة مفسدة مطلقه لأن ذلك كله مقيد بالمصلحة التى تتوخاها الشريعة الغراء .

لهذا يمكن أن نعرف القضاء الواحد : بأنه هيكل قضائى واحد له ولاية النظر على كافة المنازعات سواء كانت متعلقه بالأفراد أوبالإداره باستثناء ما ورد بنص صريح ١ .

واذا ولينا وجهنا شطر التشريع الوضعى فى النظام الأنجلوسكسونى نجد ان له اصولاً لايمكن أن تحيد عنها هذه الدول لذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين الأول نتناول فيه القضاء الواحد فى الدول الأنجلوسكسونيه والمطلب الثانى تطبيقات هذا النظام .

المطلب الأول
القضاء الواحد فى الدول الانجلوسكسونية

تتسم السلطة القضائية فى انجلترا ٢ بطابع من الإكبار والاستقلال وذلك لعدم تطاول السلطتين التشريعية والتنفيذية على فرض السيطرة على السلطة القضائية.

وتكمن المشكلة الأساسية فى هذا المدخل هو تعارض وجود هيئتين قضائيتين داخل انجلترا لعدم وجود مبرر لذلك يخرج الأفراد أو بعضهم من ولاية القضاء الطبيعي ومن الإستثناء لمبدأ سيادة القانون وتحقيق الضمانات الحقيقيه للأفراد فى الحقوق والواجبات ،٣ حيث تم اجراء هذه التجربة وانشاء محاكم ادارية استثنائية وذلك على أساس الإعتقاد السائد فيما يلى :

- الملك لايخطئ ولايمكن أن يقاضيه أحد أمام أي محكمة.
- العلاقة بين الموظف والادارة علاقه تعاقدية والدولة لاتسأل عن اخطاء موظفيها ٤ وذهب بعض الفقهاء الى أن الامور دائماً لاتستقر على وضع معين فالتغير سنة كونية ونتيجة لتطور وازياد تدخل الدولة فى شتى مجالات الحياه وكثرة وجود المشكلات ومحاولة ايجاد حلول لها بما يتلاءم مع امتيازات الدولة الحديثة الا أنه مازال الفكر المسيطر على اختصاص المحاكم الادارية أنه ما وجد ذلك الا ضروره كمتطلبات الحياه الاجتماعيه والصناعيه كمحكمة الصناعه (براءة الاختراع) ، ثم تخضع بعد ذلك لرقابة القضاء العادى ٥ .

---

١. د فاروق خماس القضاء الادارى مرجع سابق ٩٠

2. 5- STREET (H.) & BRAZIER (R): Constitutional and administrative LAW . penguin BOOKS London. 1981

٣. د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٤٣، د فؤاد العطار القضاء الادارى دارالنهضه العربيه ٦٧-١٩٦٨ص ٩٩، د محمد انس قاسم جعفر الوسيط فى القانون العام (القضاء الادارى)ط ٢ دارالنهضه العربيه القاهره ١٩٩٠ ص٦٤.

٤. انظر تفصيلا د محمود حافظ القضاء الادارى دراسه مقارنه ط ٧ دار النهضه العربيه القاهره بدون ص ٦٦، د محمود عاطف البنا الوسيط فى القانون الادارى ط ٢ دار النهضه العربيه ١٩٩٩ ص ٦٠.

٥. د سليمان الطماوى القضاء الادارى الكتاب الاول ٧٦ مرجع سابق ٨٧،د فاروق خماس القضاء الادارى مرجع سابق ٩٠-٩٤،د اعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٩٠

المطلب الثانى
تطبيقات القضاء الموحد في الدول العربية

تعتبر السلطة القضائية فى نظام القضاء الموحد ولاية كاملة واختصاصاً شاملاً لجميع أنواع المنازعات ١ وسار على هذا النهج كثير من الدول ٢ وسوف نلقى الضوء بايجازعلى هذا النظام القضائى فى مملكة البحرين والمملكة العربية السعودية فى فرعين مستقلين.

الفرع الأول
النظام القضائى الواحد فى مملكة البحرين

اسلفنا القول ان توضيح مفهوم القضاء الواحد ابتدأ فى أول عهد الدولة الاسلامية ثم النموذج المثالى لها فى التشريعات المعاصرة متمثلاً فى النظام الانجلوسكسونيه.،وقد سارت مملكة البحرين على هذا النهج بداية من دستور البلاد فى ٢٠٠٢ وسوف نوضح الطبيعة القانونية لهذا النظام على النحو التالى :

الطبيعة القانونية للقضاء الموحد فى مملكة البحرين :-

يعتبر دستور٢٠٠٢ مملكة البحرين المحدد لكافة الاختصاصات قد تلاحظ من خلال دراسته أنه جاء خالياً من فكرة ازدواج السلطة القضائية ٣ .

نظم المشرع نظر القضاء العادى منذ ١٩٧١ الفصل فى جميع الخصومات عدا أعمال السياده وبالتالى جاء خالياً من تحديد محكمة مختصة للمنازعات الادارية إلا للمحكمة الكبرى المدنية بدائرة ادارية .

مارس القضاء البحرينى نظر الدعاوى الادراية على مرحلتين :

المرحلة الأولى : قبل صدور المرسوم بقانون ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ وكان ذلك تفعيلا للمرسوم بقانون ١٣ لسنة ١٩٧١ وكان الاعتماد على المعيار الشكلى ٤.

المرحلة الثانية : بعد صدور المرسوم بقانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٢ كاد القاضى أن يقترب من نظر المنازعات تفعيلاً للمعيار الموضوعى ٥ إلا ان ذلك فى ولاية قضائية واحدة .

ولاشك أن مملكة البحرين سارت على منهج النظام الانجلوسكسونى باتباع القضاء الواحد بالرغم من أنها أخذت بالدراسة الموضوعية للمنازعات الإداريه أخيرا إلا أن هذا المسلك وإن كان محموداً إلا أن التخصص

---

1. 1-DICEY (A.V) Lntoroduction to the study of the law of the constitution. First edition ،Macmillan & Co. Ltd. London.1959

٢. اعتنقت الولايات المتحده الامريكيه هذا النظام القضائى لتمتع النظام الامريكى بسلطات واسعه مثا انجلترا ،وسارت على نفس النهج وعدم مسؤلية الاداره حتى صدور قانون ١٩٤٦ المسمى Tort Claims Act انظر تفصيلا د محمد كامل عبيد الرقابة على أعمال الاداره دار النهضه العربيه القاهره ٢٠٠٥ ص ١٨٨-٢٠٦ انظر تفصيلا د محمد كامل عبيد الرقابة على أعمال الاداره دار النهضه العربيه القاهره ٢٠٠٥ ص ١٨٨-٢٠٦ The Federal

٣. نظم الدستور السلطه القضائيه فى المواد ١٠٤، ١٠٥،١٠٦ انظر تفصيلا الدستور مرجع سابق ص ٥٦،٥٧

٤. انظر تفصيلا د فاروق احمد خماس القضاء الادارى وتطبيقاته فى مملكة البحرين مرجع سابق ص ١٠٠

٥. الدعوى ٠٢/٢٠١٢/٨٠٩٧/٧ وتاريخ الحكم/٠٧ / ٩ ٢٠١٢ خاصة القرارات الاداريه بالجمعيات السياسيه . رقم الدعوى ٠٢/٢٠١١/٠٥٥٧٨/١ وتاريخ الحكم ٢٨/٠٢/٢٠١٢ الطعن فى قرار من خلال المواعيد وفى محل القرار ، والدعوى رقم ١٧/٢٠١١/١١٤/٩ وتاريخ الحكم ١٨/٠٨/٢٠١١الطعن فى القرار بعد فوات مواعيد الطعن وتحصن المركز القانونى .

الدقيق يجعل من التنسيق والتكامل والدقة والابداع طريقاً حقيقياً لسرعة الفصل فى المنازعات خاصة بعد دخول المملكة فى كافة المجالات وقد حظيت باحترام على المستوى المحلي والدولي فى تفعيل قانون العمل والرقابة الدستورية.

الفرع الثانى
القضاء الموحد فى المملكة العربية السعودية

بادئ ذى بدء لابد من الاشاره الى أن المملكة العربية السعودية كان اهتمامها الأول تطبيق الشريعة الاسلامية فى المنطقة العربية في كافة المجالات لأنه لاشرعية بغير شريعة الله لأن الشرع كان ابتداءً من الله ونظمها سبحانه وتعالى لتكون الشريعه الحاكمه ١ لقوله تعالى (وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبِّي عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ) ٢.

الطبيعه القانونيه للقضاء الموحد فى المملكة العربيه السعوديه:

تم الاعلان عن انشاء صندوق للشكايات للفحص والتدقيق فى ذلك الأمر تحقيقاً للعدالة على أن يلتزم الشاكى بأدب عرض شكواه دون السب والقذف ٣.

وقد استهدفت المملكة العربية السعودية تحقيق التوازن بين الشريعة فيما ورد بشأنها النصوص القطعية التى لايمكن الخروج عليها والأحكام الظنية التي تركت مجالاً واسعاً للإجتهاد تحقيقاً للصالح العام .

واذا ولينا شطر وجوهنا شطر المراسيم الملكية نجد الآتى :

١. بتاريخ ١٧/ ٩ / ١٣٧٤ ه صدر ديوان المظالم بالمرسوم الملكى رقم م. ٨٧٥٩/
٢. بتاريخ ١٣٧٥/١١/١ ه اصدر رئيس الديوان القرار ٣٥٧٠ / ١/بشأن النظام الداخلى ٤

وتحقيقاً لهذه المراسيم سار القضاء فى المملكة ابتداءً على نهج القضاء الموحد كجهة تحقيق تابعة لجلالة الملك للتحقق من كل شكوى والتحقيق فيها وارسال النتيجة النهائيه الى الوزير المختص مع ارسال صورة أخرى الى ديوان رئيس الوزراء وارسال النيجه النهائيه الى ديوان جلالة الملك لاصدار امره السامى موضوع التقرير.

---

١. د على محمد جريشه المشروعية الاسلاميه العليا رسالة دكتوراه ١٩٧٥ مكتبة وهبه القاهره ص ٢٩
٢. سورة الشورى الايه ١٠
٣. (ان صاحب الجلاله يعلن للناس كافة ان من له ظلامه على كائن من كان من موظفا او غيره او كان كبيرا او صغيرا ثم يخفى ظلامته فانما اثمه على نفسه وان كان ممن له شكايه فقد وضع على باب دار الحكومه صندوق للشكاوى مفتاحه لدى جلالة الملك فليضع صاحب الشان شكايته فى ذلك الصندوق وليثق الجميع انه لايمكن ان يلحق بالمشتكى أى ذنب بسبب شكايته المحققه من اى موظف كان ويجب ان يراعى فى الشكايه مايلى :
– ينبغى تجنب الكذب فى الشكايه ومن ادعى بدعوى كاذبه يجازى بكذبه
– لاتقبل الشكايه المغفله من الامضاء ومن فعل ذلك عوقب على عمله وليعلم الناس كان ان باب العادل للجميع على السواء الناس حكمهم صغيرهم وكبيرهم – قامة واحدا حتى يبلغ الحق مستقره والسلام) جريدة ام القرى العدد الصادر ٢٦/ ١١/ ١٣٤٤ه المشار اليه د محمد عبدالحميد ابوزريد رقابة القضاء لاعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٦٤
٤. – انظر تفصيلا د محمد عبدالحميد ابو زيد وضع القانون الادارى فى الاسلام والدوله الحديثه دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٨٨

ومن نافلة القول نستطيع أن نجمل ما سبق فى أن هذا الديوان يعد كجهه استئنافية للتصدى وبذل الجهد فى منع جور الولاه وظلمهم ، فيعد كجهة ادارية أو مجلس ادارى له اختصاص مقيد يحتاج الى تصديق من جلالة الملك بل تعدت الأمر إلى الإهتمام بقضايا فساد المال العام والرأى العام خاصة (مقاطعة اسرائيل) تطبيقا للمرسوم الملكى ٢٨ فى ٦/٢٥/ ١٣٨٢ هـ . ١

وقد ثار الجدل عن مزايا هذا النظام القضائي الموحد وعيوبه مما نستطيع أن نوجزها فيما يلى :

مزايا نظام القضاء الواحد :

يعد هذا النظام أكثر الانظمه اتفاقاً مع المشروعية للمساواة بين المواطنين والاداره والخضوع لنظام موحد ٢ يتميز ايضاً بالبساطة وسهولة الإجراءات حيث يخلو من التعقيدات واشكالات التنازع ٣ .

عيوب نظام القضاء الموحد :

لايراعى هذا النظام الموحد الحمايه الكافيه للافراد لان الاداره لها من الحيل ما يجعلها تلجأ الى كثير من الأعمال ، وتضفى عليها ثوب المشروعية والحصانة ، فتصبح بمنأى عن الرقابة ٤ .

تحقيقاً للمصلحة العامة كثيراً لايهتم القضاء الموحد بطبيعة المنازعة الادارية والتى تختلف عن منازعات الافراد لاختلاف الهدف فيطبق قواعد ممثله فى جميع المنازعات فيحث الجور لمصالح الأفراد ٥ .

تطبيقا لبعض اراء الفقهاء انه نظام الاداره بواسطة القضاء فيتدخل القضاء فى اعمال الاداره فيلزمها باعمال بعيده عن فكرة الرقابه القضائيه ٦ .

يجعل هذا النظام غالبا تقرير المسؤوليه ضد الموظفين دون الدوله مما يرهقهم ماديا خاصة فى قضايا التعويض ٧ .

ولاجرم أنه باستعراض نظام القضاء الموحد تلاحظ ان عيوبه تفوق حسناته مما حدا بنا ان نفرد للقضاء المزدوج مبحثا مهتدين بتطبيقاته فى فرنسا ومصر وأخيرا نهجت المملكه العربيه السعوديه هذا المسلك مخالفة ما اقرته فى القضاء الموحد لتحقيق العداله وسرعه الفصل فى المنازعات الاداريه خاصة بعد اتساع تدخل الدول فى شتى المجالات وتحقيق رفاهية المجتمع .

---

١. د انور رسلان القانون الادارى السعودى – نظم الاداره العامه ونشاطها دراسه مقارنه ١٤٠٨ ه ص ٣٣
٢. د سليمان الطماوى القضاء الادارى مرجع سابق ٨٩
٣. د اعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٨٢
٤. د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٠٩
٥. د محمد أنس قاسم جعفر الوسيط فى القانون العام القضاء الادارى ١٩٩٢ ص ١٤٢
٦. د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢١٠
٧. د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٢٥٠-٣٥٣

المبحث الثالث
القضاء المزدوج

اتسعت رقعة البلاد الاسلاميه نتيجة الفتوحات الاسلاميه ونظراً لذلك تعددت الانشطة وتعددت الولايات فكان من اوائل هذه الولايات - القضاء – ومن الثابت أن من أفرد له يوماً مستقلاً لنظر المظالم هو عبدالملك بن مروان وعين له القاضى أبوادريس ١ فكانت ولاية المظالم بجوار ولاية القضاء العادى وسار على هذا النهج خلفاء المسلمين تحقيقاً للعدل بكل صوره الى أن تجلت هذه الولايات فى عصر أمير المؤمنين عمربن عبدالعزيز رضي الله عنه الذي اتسمت بالعدل حتى ان الذميين انصفوا من ظلم الامويين ٢.

وسار على هذا النهج خلفاء العصر العباسى، وهكذا ظهر القضاء المزدوج كل فى اختصاصاته ،وهذا بصورة محايده ان المسلمين الاوائل هم من شرعوا للبشريه هذا النهج القضائي ولهم السبق على القضاء الفرنسى بما له من اليات خاصه .

وسوف نفرد لهذا القضاء مطلبين احدهما فى القضاء المزدوج فى فرنسا والثانى فى تطبيقات القضاء المزدوج فى جمهورية مصر العربيه والمملكه العربيه السعوديه .

المطلب الأول
القضاء المزدوج فى فرنسا

أحست الانظمة القضائية فى فرنسا بحاجتها الى شرعية القضاء الادارى ٣ حتى يصبح مستقلاً عن نظيره القضاء العادى فعمدت الى انشاء جهتين قضائيتين :-

الاولى : جهة القضاء العادى والذى يختص بالفصل فى كافة المنازعات التى تنشأ بين الأفراد بعضهم البعض أو بين الأفراد والإداره ٤ بوصفها شخصاً معنوياً خاصاً ٥ .

الثانيه : جهة القضاء الادارى والذى يعد هيئة قضائية مستقلة مختصة بالفصل فى كافة المنازعات الاداريه الا ماستثنى بنص قانونى .

وتتكون جهة القضاء الاداى من مجموع المحاكم الاداريه وعلى رأسها المحكمة الاداريه العليا ، فى حين يتألف القضاء العادى من محاكم مختلفه يوجد على قمتها محكمة النقض او التمييز ٦ .

---

١. د محمد عبدالحميد ابوزيد وضع القانون الادارى فى الاسلام والدوله الحديثه دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٥٨

٢. روى ان رجل ذمى من اهل حمص جاء الى امير المؤمنين عمربن عبدالعزيز فقال ياامير المؤمنين أسالك كتاب الله ، قال وما ذالك قال العباس بن الوليد بن عبدالملك اغتصب ارضي – والعباس جالس – فقال العباس ما يقول : اقطعتها يا امير المؤمنين الوليد بن عبدالملك وكتب لى بها سجلا فقال ما تقول يا ذمى فقال ياامير المؤمنين أساللك كتاب الله عز وجل فقال عمر نعم كتاب الله احق ان يتبع من كتاب الوليد بن عبدالملك وامر العباس بالرد

انظر تفصيلا ابن كثير البدايه والنهايه جزء ٩ ص ٢١٣ والمشار اليه د محمد عبدالحميد ابوزيد مرجع سابق ص ٦٠

3. DRAN(Michel),Lecontro`lejuridictionneletiagaranitedeslibetespubliques`The`se,Montpellier,1966,Re`e`dition, L.G.D.J.paris,1968.

٤. د اعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٩٢

٥. د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٢١٠

٦. د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢١١

وبالتالى يستند هذا النظام القضائي الى مصدرين أساسيين أحدهما تاريخي ١ ، والثانى سياسى ترتب عليه الفصل بين الهيئات القضائيه والهيئات الاداريه ٢ ،وكذلك تخلى الاداره القضائيه عن الاداره العامله من أجل توفير ضمانات الحقوق والحريات ٣ .

وجدير بالذكر أن القضاء المزدوج فى فرنسا أصبح صاحب الولايه العامه فى اقضية الاداره واصبحت رقابته على مشروعية القرارت الاداريه الصادره من الإدارة والوقوف على اسباب الالغاء والتعويض والتأديب دون تدخل من الاداره او تدخل القضاء فى ملاءمة اصدار هذه القرارات وذلك لتحقيق التوازن بين اعمال السلطه التنفيذيه وتحقيق ضمانات الحقوق والحريات للافراد فى ظل المشروعية .

والحق ان النظام الدستورى حقق مبدا الفصل بين السلطات تطبيقاً للقانون ١٦-٢٤ أ ب ١٩٧٠ فى مادته ١٣ (الوظائف القضائيه مستقله وتظل منفصله عن الوظائف الاداريه وليس للقضاء ان يعرقل باي صوره كانت أعمال الهيئات الاداريه أو أن يستدعي رجال الاداره للمثول امامه لمقاضاتهم بسبب قيامهم باداء وظائفهم) ٤ .

المطلب الثانى
تطبيقات القضاء المزدوج في الدول العربية

تعتبر السلطة القضائية فى نظام القضاء المزدوج ولاية كاملة واختصاصاً شاملاً كل على حدة فاختص القضاء الادارى بالفصل فى جميع المنازعات الاداريه ،وسار القضاء العادى على ماضيه فى جميع المنازعات باستثناء المنازعات الاداريه ،وسوف نلقى الضوء بايجازعلى تطبيق هذا النظام القضائى فى جمهورية مصر العربيه والمملكه العربيه السعوديه فى فرعين مستقلين .

الفرع الأول
القضاء المزدوج فى جمهورية مصر العربيه

استطاعت مصر ان تساير التطور القانونى والتطبيق القضائي بعد تجربتها فى النظام القضائي الموحد مغايرة ذلك بانشاء مجلس الدوله المصرى على غرار نظيره الفرنسى .

---

١. د سامى جمال الدين الرقابه على اعمال الاداره منشاة المعارف اسكندريه ط ١ ١٩٨٢ ص ٢٥٧

٢. د سليمان الطماوى القضاء الادارى مرجع سابق ٩٢

3. Virginie(S .j):La concilaation des droit de`lhommes et des Liberte`es en drpit puplic Franc.ais. these limoges 1995 p116

٤. تم التطور القانونى فى فرنسا فى اعقاب الثوره الفرنسيه حيث كان مجلس الدوله ابتدأ رقابه على المنازعات الاداريه وكنها مقيده بالتصديق على ذلك وبصدور القانون ٢٤ مارس ١٨٧٢ اصبح لمجلس الدوله كيانه المطلق دون الحاجه الى تصديق من رئيس الدوله وارتدى ثوبه الجيد المستقل باحكامه دون تخل من اى جهه أنظر تفصيلا - د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢١٨ ، د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٢٥٦

- اعيد تنظيم المجلس عدة مرات بالقوانين المتتاليه ٩ لسنة ١٩٤٩ – ١٦٥ لسنة ١٩٥٥ – القانون ٥٥ لسنة ١٩٥٩ واخيرا القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واخير عدل القانون الاخير بالقانونين ٥٠ لسنة ١٩٧٣ - ١٣٦ لسنة١٩٨٤ د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٢٤ .

وبالتالى مرت مصر بعد أن تدارك المشرع القصور فى تشريعاته التى ضيقت من الرؤيه الحقيقيه لمفهوم القضاء الادارى ، فلم يكن مفهوما انذاك فكرة الفصل بين السلطات والحكم اشبه بالدوله البوليسيه ، وفى عام ١٨٧٥ انشئت المحاكم المختلطه للفصل بين المنازعات بين المصريين والاجانب وكان للمحاكم نظر الدعاوى دون اعمال السياده ١ .

وسارت مصر على النظام الموحد رغبة من الدول صاحبة الإمتيازات الأجنبيه وذلك بناءً على نصوص لائحتى ترتيب المحاكم المختلطة والاهلية وعندها تم انشاء مجلس الدوله المصرى بالقانون ١١٢لسنة ١٩٤٦ ولكن اختصاصها كان مقيداً ومحدوداً ٢ لأن الولاية العامة للمحاكم العادية .

استمر مجلس الدولة الى أن أصبح هيئة قضائية مستقله للفصل فى جميع المنازعات الاداريه ٣ وفى الدعاوى التاديبيه ويحدد القانون اختصاصاته الاخرى ٤ .

وقد بات القضاء الادارى صرحاً من صروح القضاء الشامخ ٥ الذى يستطيع التوازن بين اعمال السلطة التنفيذيه وتحقيق كافة الضمانات للافراد فى حقوقهم وحرياتهم .

الفرع الثانى
القضاء المزدوج فى المملكة العربية السعودية

استطاعت المملكة العربية السعودية أن تساير التطور من أجل تحقيق الانضباط المنشود فى أعمال السلطة التنفيذية وحماية حقوق الافراد وحرياتهم خاصة بعد اتساع انشطة المملكة بشكل ملحوظ فى المنطقة العربية والعالميه وتحقق سنة الكون فى التطور والتغير وفرض السيطرة القضائيه على جميع هذه الاعمال الاداريه إلا ماستثنى بنص ووضع القواعد المنظمه لها .

صدر المرسوم الملكى رقم م ٥١/ بتاريخ ١٤٠٢/٧/١٧ ه بإعادة نظام ديوان المظالم لسائر الانشطه المتعدده للاداره خاصة المتعلقه بالقرارات الاداريه والعقود الاداريه وبالتالى تحول النظام القضائي من النظام الموحد الى النظام المزدوج وجعل منه ديواناً لقضاء الإلغاء والتعويض والاحكام النهائيه وغير القابله للطعن وواجبة التنفيذ ٦ .

يعتبر نظام المظالم فى المملكه العربيه السعوديه وتطبيقاته الدليل القاطع على ان الاسلام بما فيه من مرونه قابل للوفاء بحاجة المجتمعات الاسلاميه المعاصره بل فى كل زمان ومكان وان هذا النظام – النظام

---

١. د سعاد الشرقاوى القضاء الادارى دار النهضه العربيه طبعة ١٩٨٤ ص ٢٢٠
٢. اختصاص مجلس الدوله بالتعويض عن قرارات اداريه محدده – والتعويض عن اعمال ماديه للادره ايضا محدوده للغايه وكذلك التعويض عن القرارات المعيبه انظر تفصيلا محكمة القضاء الادارى ٢٦
٥– ١٩٤٨ مجموعة المبادئ القانونيه ١٥ عاما ج ١ ص ٣٠٠– د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٢٨٦
3. BURDEAU(G): Remarques Sur la classification des fonction e`tatiques``.R.D.P..1945
٤. نشات حسن الدستور المصرى البدرى للتوزيع بدون ص ٥٩
٥. القضاء الادارى المصرى وتنظيمه وتشكيله القضائي (المحكمه الاداريه العليا – القضاء الادارى – الاداريه – هيئة مفوضى الدوله – التاديبيه) قسم الفتوى والتشريع انظر تفصيلا د فاروق احمد خماس القضاء الادارى وتطبيقاته فى مملكة البحرين مرجع سابق ص ١٣٠– ١٣٨
٦. د انور رسلان القانون الادارى السعودى تنظيم الادارة العامه ونشاطها دراسه مقارنه ١٤٠٨ ه ص ٣٣

الاسلامى – يفضل عن جميع النظم المستعاره من الدول الاجنبيه ١

ولاشك ان هناك اختلافاً بين النظام القضائي الموحد ونظيره المزدوج فى تحقيق غايته من تحقيق التوازن بين اعمال الاداره والرقابه عليها مع حصول الافراد على كافة الضمانات لحقوقهم وحرياتهم مما يلزم تقيم النظام القضائي المزدوج .

مزايا النظام القضائي المزدوج :

نستطيع أن نلمس محاسن النظام من عدة نواح على التفصيل التالى :

القضاء المزدوج يحقق الشرعيه الاداريه لتحقيق الانضباط المنشود فى اعمال الإدراة ومراقبة اعمالها بحياد تام وتوفير الضمانات لحماية الحقوق والحريات ٢.

يتميز هذا النظام بسرعة الفصل فى الموضوع لدراية القاضى الادارى بكافة جوانب المنازعات الادارية وتخصصه فى هذا المجال اتاح له سرعة الاستنباط والابداع وانزال العقوبات بما يتلاءم مع المخالفات ٣.

استطاع النظام المزدوج ان يرسخ للقانون الادارى قواعد قانونيه مثل نظرية الظروف الاستثنائيه والمرافق العامه ونظرية الامير والعقود الاداريه ٤ .

وضع الاسس القانونيه والدستوريه التى شيد عليها هذا الصرح بما يتلاءم مع روح القانون العام ٥ .

عيوب النظام القضائي المزدوج :

وجهت بعض الانتقادات لهذا النظام يمكن توضيحها والردعليها على النحو التالى :

يحقق هذا النظام محاباه ومجامله للسلطة التنفيذية مما يعد تعدياً على حقوق الافراد ٦ .

والرد على هذا المنطق بأن القضاء يحقق العدالة لأنه يتعامل من خلال التوازن بين المصلحه العامة والمصلحه الخاصه دون تعسف او انحراف فى استخدام السلطه لما له من سلطه تقديريه فى تحديد العقوبه وملاءمتها ٧ .

يناقض القضاء المزدوج مبدأ الفصل بين السلطات دستورياً وتشريعاً ٨ .

والرد على هذا ان الفصل بين السلطات متوافر بكافة ضماناته الدستوريه والتشريعيه ولايمكن الغلو فيها لأن استقلال الاعضاء متحقق بنص الدستور لان مجلس الدوله هيئه قضائيه مستقله والتشريعات القانونيه تبين اسقلال اعضاء كل جهة قضائيه على حده .

---

١. د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٢٧٢
٢. د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٢٠
٣. د سليمان الطماوى القضاء الادارى مرجع سابق ٩٣
٤. د اعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٨٣
٥. د محمد أنس قاسم جعفر الوسيط فى القانون العام القضاء الادارى مرجع سابق ص ١٤٥
٦. د محمد كامل عبيد الرقابه على أعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٢٢
٧. د خالد المحمود السلطه التقديريه للاداره والرقابه عليها رسالة دكتوراه كلية حقوق جامعة حلب سوريا ٢٠٠٨ ص ١٦٤
٨. د اعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ٩٦

دائماً يثير هذا النظام مشاكل عديده فى التنازع بين الموضوعات بين القضاء العادى والادارى ١ مما يهدر حقوق الافراد ٢ .

والرد يكمن فى أن التخصص دائماً لايثير مشاكل لأن القانون وضح الحالات التى لايتطرق فيها القضاء الادارى مثل الجنايات ومسائل الحريات الشخصية ، وقد تحقق الفصل فى مسائل التنازع بانشاء محكمة التنازع مختصة لذلك ٣

الأخذ بهذا النظام المزدوج يصاحبه بطء شديد فى الاجراءات والفصل فى المنازعات ٤ .

والرد على ذلك الامر واضح جلي فى عدم صحته بل يتحقق ذلك مع تطبيق النظام الموحد بسبب كثرة المنازعات وتنوعها .

ومما لاشك فيه ان الحق يظهر جلياً فى أن كلاً من النظامين الموحد والمزدوج له محامد ومساوئ الا أن محاسن النظام القضائي المزدوج اكدت نجاحه مما دفع كثيراً من الدول للإقتداء بهذا النهج وقد تلاحظ لنا التجربه فى جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية .

الفصل الثانى
اعادة هيكلة القضاء الإداري البحريني

يعتبر القضاء داخل مملكة البحرين قضاءً واحداً حظى بالمشروعيه ،ويجمع بين جنباته القضاء العادى والادارى داخل المحكمه المدنيه الكبرى ، ومن خلال هذه الدراسه يمكن ان تجمع المملكه بين الحسنيين رفاهية المجتمع وضمانات الحقوق والحريات ٥ التى تنشدها فى دستور البلاد ٢٠٠٢ والفصل بين السلطات خاصه السلطه التنفيذيه وعلاقاتها بالافراد وخاصة ان مملكة البحرين تعتبر تاجاً على الرؤوس فى منطقة مجلس التعاون الخليجى خاصة والمنطقه العربيه والعالم الغربى بصورة عامه فى تفعيل كثير من القوانين مثل قانون العمل ، وقانون المرور.

كما أن مملكة البحرين من أوائل الدول التى دخلها الاسلام و التى أرسل لها الرسول صلى الله عليه وسلم الرسل فكانت مناراً وفتحاً على اهلها ، وبنص دستورها فى مادته الاولى انها مملكة عربية اسلامية مستقلة . وسبق توضيح هذا المنهج الاسلامى للقضاء المزدوج ٦ وامتيازاتة للدولة والافراد مما حدا ان نقترح اعادة هيكلة القضاء الاداري فى ضوء الشريعة الغراء والقانون .

وبناءً على ماتقدم سنتاول هذا الفصل فى ثلاث مباحث على النحو الاتى :

المبحث الأول : مفهوم إعادة الهيكلة

---

1. 1- Duez (p): Esguisse d`une definition realiste des droit puplics individuls. Me`langes Carre de Malberg. Recueil sirey 1933 p 111

٢. د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره دراسه مقارنه مرجع سابق ص ٢٥٨

٣. د اعاد على حمود القيسى القضاء الادارى وقضاء المظالم مرجع سابق ص ١٣٦-١٤٠

٤. د سامى جمال الدين الرقابه على اعمال الاداره مرجع سابق ص ٢٥٧

٥. د عبدالعزيز محمد سالمان الحق فى التقاضى وطرق تحريك الدعوى الدستوريه بحث مقدم لمجلة الرقابه الدستوريه السنه الثالثه العدد ٢٠١٠ تصدرها اتحاد المحاكم والمجال الدستوريه والعربيه ص ٣١٩

٦. انظر تفصيلا الفصل الاول من هذا البحث ص ١-١٨

المبحث الثانى : إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية

المبحث الثالث : مستقبل القضاء الإداري البحريني

المبحث الاول

المطب الأول: مفهوم إعادة الهيكلة

تعددت تعريفات اعادة الهيكله وتنوعت الاراء الفقهيه حول تحديد ماهيتها واهميتها من خلال المشتغلين بعلم الاداره العامه وسوف نبين التعريف اللغوى ثم نتطرق للمعنى الاصطلاحى ثم نلقى الضوء على ماهية اعادة الهيكله واهميتها .

أولاً التعريف اللغوى :

جاءت من الضخم فى كل شئ – البناء المشرف – وفى الهندسه الميكانيكيه الدعامه التى تركب منها اجزاء المحرك – الهيكل العظمى : مجموع العظام التى يقوم عليها بناء الجسد (ج) هياكل – وهياكل الفراعنه بيوت ضخمه كانت تخصص لعبادة الالهه ١ .

ثانياً :التعريف الاصطلاحى :

اعادة الهيكله تغير جوهرى فى الهياكل الاداريه والمالية للمنظمه من خلال انظمه اداريه تحل محل القديم أواندماج بين الوحدات اوالغاء وحدات اوتغير بهذه المؤسسه ٢ .

وذهب بعض الفقهاء الى انها اعادة ترتيب الاختصاصات والعلاقات والاوضاع الداخليه والخارجيه بالمؤسسه بما يتفق مع الظروف الحاليه والمستقبليه بما يؤدى الى رفع الفاعليه لتحقيق رسالة المؤسسه ٣ .

ولاجرم ان تحرص السلطات الحاكمه على وجود اجهزه متخصصه حتى تحقق التوازن المنشود بين الاداره وسطوتها وتوفير ضمانات الافراد وحقوقهم وحرياتهم ٤ .لاريب ان التخطيط العلمى لهذه المؤسسات خاصة المؤسسة القضائيه وتتبع اعادة هيكلتها وبيان ادواتها ووسائلها لان التغير غايه ساميه بعد الدراسه وترتيب الاوليات وتحقيق المصلحه العامه والمصلحه الخاصه كما ان التغير سنه كونيه فالماء الراكد لايبعث الا على الكريه بينما التجديد فيه الحياة والنماء .

والحقيقه من خلال الدراسه السابقه فى جمهورية مصر العربيه والمملكه العربيه السعوديه من اعادة البنيان واقامة الصرح القضائي وفق المعايير الحديثه والاصاله الاسلاميه القديمه لاجدر بمملكة البحرين ان تحذو مثلهما ليحقق لها مجدا جديدا يضاف الى رصيدها السابق من الريادة والتحول نحو الجوده

---

١. المعجم الوجيز طبعة وزارة التربيه والتعليم مجمع اللغه العربيه ج.م.ع. طبعة عام ١٤١٣ه ص ٦٥١
٢. د احمد ماهر تطوير المنظمات الدليل العلمى لاعادة الهيكله والتميز الادارى وادارة التغير الدار الجامعية اسكندريه ج م ع طبعة ٢٠٠٧ ص ٥٥٨.
٣. د محمد محمد ابراهيم الاداره واعادة الهيكله فى المشروعات العامه والخاصه مكتبة عين شمس ٢٠٠٤ ص ١٦٧
٤. انظر تفصيلا نصوص الدستور فى باب الحقوق والواجبات من ماده ١٧ حتى ماده ٣١ دستور مملكة البحرين الامانه العامه ٢٠٠٨ ص ١٦-٢١.

الشامله [١] .

وبالتالى يمكن تحديد اعاده الهيكله للسلطه القضائيه بانها مجموعة الاجراءات التى تستهدف تعديل الهياكل الموحده فنيا واقتصاديا وماليا مع اعادة التصميم للهيئات القضائيه الاداريه بصوره مستقله بهدف تحقيق حسن الاداء وتحقيق العداله مسترشدا بهدى الدول المطبقه لهذا النظام مع تقرير مشروعيتها بالنص الدستورى .

المطب الثانى
إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية

تمثل الضغوط الشديده من سوء توزيع العاملين داخل الدول نوعين من البطاله ،بطاله طبيعيه بسبب عدم توفير البنود الماليه ، وعدم وجود التخصصات الشاغره لهذه الوظائف ،والنوع الثانى يكمن فى البطاله المقنعه بسبب سوء استخدام الاداره فى هذا التوزيع حسب الاحتياجات الحقيقيه مما جعل هذه الضغوط ترهق كاهل السلطه التنفيذيه فى ايجاد فرص عمل حقيقيه مما ادى الى بطء الاجراءات تارة وتدهور الانظمه الاداريه وتحديات الراى العام تارة اخرى وفى نهاية المطاف تلاحظ عدم تفعيل الرقابه وضعفها [٢] .

ويمكن وضع تصور لمجموعه من الخطوات فى اطار علمى حتى يحقق الاستفاده المثلى من الفرص المتاحه لتحسين الاداء والنهوض بمؤسساتنا وتنمية الموارد البشريه وذلك على النحو التالى :

١. التخطيط للهيئة القضائية الجديدة
٢. التنظيم الدقيق للهيئة القضائية .
٣. التوجية والقيادة
٤. الرقابة وتحديد المسؤولية

وسوف نلقى الضوء على هذه المحاور لاهميتها ولتحقيق الغايه المرجوه من اعادة الهيكله داخل الصرح القضائي .

اولاً: التخطيط للهيئة القضائية الجديدة :

يعد التخطيط منهجاً لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل المؤسسات وذلك بوضع برنامج مستقل لتحقيق اهداف معينه خلال مده محدده عن طريق حصر الامكانيات المتاحه وتكريسها بوضع الاهداف موضع التنفيذ [٣] .

وتجدر الاشاره الى ان التخطيط اداه للتنظيم الشامل لموارد المجتمع ويجعل للرقابه وجودا والتزاما باحكام

---

١. يلزم لبناء المؤسسة واعادة الهلكله للوصول للجوده من التعرف على طبيعة النشاط وتحديد علاقتها بالسلطه ثم تكوين الاقسام الجيده ووحداتها التنظيميه انظر تفصيلا د على عبدالهادى مسلم – د ايمن على عمر علم تحليل وتصميم منظمات الاعمال مدخلى اعادة الهيكله واعادة الهندسه الدارالجامعيه اسكندريه ج م ع ص ١١٨
٢. د احمد ماهر تطوير المنظمات الدليل العلمى لاعادة الهيكله والتميز الادارى وادارة التغير مرجع سابق ص ٥٦٣
٣. د ماجد الحلو علم الاداره العامه دار المطبوعات الجامعيه اسكندريه ١٩٨٥ ص ٥١

الدستور ١ ويحقق الاهداف ٢ بوضع هذه الخطط مع اصدار الاوامر بالتنفيذ الذى لايتحقق الا بحسن استخدام الموارد البشريه ٣ .

ويتحدد نطاق الحماية التشريعية لهذه الموارد البشريه والتنظيم القانونى ٤ الذى يكفل لها الوجود الواقعى وكفالة ممارستها لانه يعتبر احد الضمانات المهمة لهذا التخطيط .

ولاجرم ان اهمية التخطيط للهيئه القضائيه الجديده يظهر بصوره واضحه جليه اذا وضعنا فى الاعتبار ان هذا التخطيط يؤدى الى ايجاد فرص عمل و توفير ضمانات حقوق الافراد وحرياتهم واستقرار المجتمع والعداله فى المجتمع البحرينى مما يؤدى الى سرعة الفصل فى المنازعات ومحاكمة الافراد امام قاضيهم الطبيعى المتخصص فى القضاء الادارى خاصة وان المخالفات الاداريه بلغت الكثير داخل كافة المؤسسات .

اذاً يكمن التخطيط فى اقرار الخطة وتنفيذها ٥ وغاية اخرى تبلغ اهميتها فى المحافظه على الاقتصاد القومى لان اساسه العداله الاجتماعيه ،وقوامه التعاون بين النشاط العام والنشاط الخاص ، وهدفه التنميه الاقتصاديه وفقا لخطة مرسومة ،وتحقيق الرخاء للمواطنين وذلك كله فى حدود القانون ٦ .

ثانياً : التنظيم الدقيق للهئية القضائية :

التننظيم ٧ وظيفه اداريه معقده ولايمكن اهمالها لان به يتم توزيع المهام والسلطات ، ولايتم التقدم فى اى مؤسسه وتحقيق اغراضها الاباتباع افضل اساليب التنظيم لانه يحدد وينسق الجهود البشريه لتحقيق الاهداف المقرر تنفيذها فى ضوء السياسات المرسومه بكفاءه وفى اسرع وقت ممكن مع التوازن فى التكاليف ٨ المقرر اعتمادها .

وترجع أهمية التنظيم لأنه يحقق ما يلى :

- زيادة الفاعليه الاداريه .
- الاستفاده القصوى من الموارد البشريه .
- التنسيق والتوازن بين الانشطه المختلفه .
- سهولة الاتصال .
- المساعده فى تدعيم نمو الهيئه واتساع نشاطها .

---

١. المجموعه التشريعيه الامانه العامه ٢٠٠٨ ص ١٤
٢. انظر تفصيلا د-مصطفى عفيفى مبادئ واصول علم الاداره العامه ط ١ ١٩٩٠ ص ٧٠ ، د محمد انس قاسم جعفر – د محمد عبدالحميد ابوزيد مبادئ الاداره العامه القاهره دار الثقافه العربيه ٩٨-٩٩ ص ٨١
٣. د احمد امين عامر ادارة الدوله – مدخل فى الاداره العامه مكتبة الجلاء القاهره ١٩٨٦ ص ١٠٠
٤. م ١٣/ ب تكفل الدوله توفير فرص العمل للمواطنين وعدالة شروطه المجموعه التشريعيه الامانه العامه ٢٠٠٨ ص ١٥
٥. د سعاد نايف برنوطى الاداره اساسيات – ادارة الاعمال ط ٤ ٢٠٠٨ دار وائل الاردن ص ٢٣١- ٢٥٦
٦. المجموعه التشريعيه الامانه العامه ٢٠٠٨ مرجع سابق ص ١٤
٧. تم استخدام التنظيم تارة بصورة فعل (بمعن التقعات والعلاقات الضروريه ومن ثم يعد واجب اساسى يشمل جميع الجوانب الثابته والمستقره للهيئه الجديده) زتارة اخرى فبى صورة اسم (بمعنى منظمه – هيئه – كيان الخ،،،) انظر تفصيلا- د سعاد نايف برنوطى الاداره اساسيات – ادارة الاعمال مرجع سابق ص ٢٧٦
٨. د محمد انس قاسم جعفر – د محمد عبدالحميد ابوزيد مبادئ الاداره العامه مرجع سابق ص ٨٣

- زيادة مجال تمرين القاده وتنمية خبرتهم ١ .

إذاً التوجيهات الخاصه بالتنظيم الادارى لهذه الهيئه يحقق التوازن بين المسؤولية والتخصص ويحقق رفاهية المجتمع من خلال احساس الفرد بان هذه الجهه من دقة تنظيمها يساعده فى حصوله على حقوقه وهذه أسمى غايات الدوله .

ثالثاً : التوجيه والقياده :

تعد عمليتى التوجيه والقياده فى حياة اى منظمه أو مؤسسة هى عملية متعددة الابعاد لذلك يلزم توضيح المعنى لكلا منهما ثم بيان اهميتها .

اولا : التوجيه : هى عملية التعامل مع العامل الانسانى الصرف وهى معقده بسبب الخصائص المميزه للانسان التى تجعلها الاداره من أولى اهتمامها لتحقيق الصالح العام ٢ . فالتوجيه ملازم للتخطيط والتنظيم فيشمل التحفيز والتحفيز وحسن التواصل .

ثانيا : القياده : هي مسئولية الاداره وقدرتها على خلق رابط وجدانى بين العاملين مع الالتزام بالمسئولية والقدره على التصرف فى المواقف فى ظل مشروعيه النص القانونى وملاءمته ٣ .

فالقياده تتطلب المشاركه او الاشتراك فى صنع القرارات وتحقيق هذا من خلال تدريب قائد للمهمات واخر فى بناء الجماعه حتى يحظى بالسلوك القيادى الذى يحقق رفاهية ونجاح هذه الهيئة أو المؤوسسة .

ومما لاشك فيه أن عمليتى التوجيه والقياده تتطلب السلوك الادارى والتنظيمى على حد سواء فى ظل المشروعيه لتحقيق العمل بطريقه أفضل مع توفير الجهد والمال ٤ .

لكل هذه الاعتبارات تتضح معالم اعادة هيكلة الجهاز القضائى داخل مملكة البحرين لتحقيق فعالية التوجيه والقياده ورفع كفاءة الاداء واحداث تغيرات جذريه لرفع معدلات الكفاءه والفاعليه داخل الاجهزه القضائيه على المستوى الادارى والفنى من خلال ابتكار جهاز قضائى جديد يحقق للمجتمع خدمات قضائيه بطريقة واضحه ومتخصصه وسريعه فى الاداء ودعماً للمساءلة والمحاسبة وتطبيقاً لمبدأ الإثابة والتحفيز للمميزين والعقاب للمقصرين فى أعمالهم .

رابعاً : الرقابة وتحديد المسؤولية :

أولاً: الرقابة فى اللغة :

تعد الرقابة ٥ في اللغة – المراقبة وعمل من يراقب الكتب والصحف مثل التشريعات – من يلاحظ أمراً – الحارس ومن اسماء الله الحسنى الرقيب وهو الحافظ الذى لايغيب عنه شيء .

---

١. انظر تفصيلا د هشام عبدالمنعم عكاشه – د عبدالعليم مشرف الوسيط فى الاداره العامه ج ١ دار الالفى القانونيه بالمنيا ج م ع ص ١٧٦- ١٧٧
٢. د على محمد منصور مبادئ الاداره الاسس والمفاهيم القاهره ١٩٩٩ ص ٣٨٢
٣. د سعاد نايف برنوطى الاداره اساسيات – ادارة الاعمال مرجع سابق ص ٣٥٨
٤. د محمد انس قاسم جعفر – د محمد عبدالحميد ابوزيد مبادئ الاداره العامه مرجع سابق ٢٠٠
٥. المعجم الوجيز مجمع اللغه العربيه مرجع سابق ص ٢٧٢-٢٧٣

ثانياً: الرقابة فى الإصطلاح :

النشاط الذى تقوم به الادارة لمتابعة وتنفيذ السياسات الموضوعه وتقييمها والعمل على اصلاح ما قد يعتريها من ضعف حتى يمكن تحقيق الأهداف المنشودة ١ ،وتعتبر عملية الرقابة من أهم الوظائف لصحيح المسار ،ومعالجة القصور والانحرافات لتحقيق هيبة الهيئة – المؤسسة باسلوب يدفع العاملين الى تحسين الأداء وتطوير وتحقيق السياسة العامة للدولة ٢ .

وقد تعددت تعاريف الرقابه الا أنها لاتخرج عن هذه المفاهيم :

الرقابه أحد مكونات العمل الادارى وأكثرها إرتباطاً بالخطة الموضوعة فلارقابة بدون تخطيط

تعمل الرقابة على إصلاح مواطن الضعف والقصور .

تهدف الى الوصول الى تحقيق الأهداف المنشودة من خلال العملية الادارية ٣ .

ولاتحقق الرقابة الطريق الممهد لها إلا بالالتزام العملى وتوزيع الاختصاصات من خلال أحكام وقواعد القانون ٤ مع ترك قدر من الحرية فى تنفيذ هذه الأعمال فى إطار المشروعية ٥

وتؤثر فى عملية الرقابة عوامل متعددة تشريعية وادارية ، وعوامل بيئية ، وعوامل سياسية واقتصادية وهى تختلف من بلد لآخر حسب النظام الذى يطبق إلا أن الغاية متفقة فى الالتزام بحدود القانون ٦ .

ونهاية المطاف للرقابه أهداف غاية فى الدقة وبتحقيقها تتجلى أهمية إعادة الهيكلة و يمكن حصرها فى الالتزام بالعمل الادارى حيث يحدد فى إطار مشروعية القانون وحدوده ، تحديد أسباب انحراف الجهة الادارية وتحديد المعوقات ووضع حلول تنفيذية وجزائية ، بث روح الهمة من خلال الالتزام بالمصلحة العامة وحماية المال العام ، استخدام أساليب التوجيه واتخاذ القرار على كافة المستويات والبعد على المصالح الخاصة ، احترام حقوق العاملين وعدم الجور والظلم واستغلال المناصب ، ضمان خدمة المواطن العام والحفاظ عن النشاط الحكومى بعيدا عن الاهواء والميول السياسيه ٧ .

بتحقيق إعادة هيكلة القضاء البحريني وتخصص قضاء يحكم منازعات الادارة سوف يعيد علاقة جديدة بين السلطة التنفيذية والسلطة القضائية تمتد الى عمق الكيان الاداري فى استخدام وتنمية السياسات الاستراتيجية ،والترشيد فى اتخاذ القرارات ،وتوجيه الآداء بإتجاه الأهداف المحددة للنهوض بالصرح القضائي والمحافظة عليه .

المبحث الثاني
إعادة الهيكلة لتنمية الموارد البشرية

تستطيع مملكة البحرين استخدام آلية علمية حديثة لتطوير العمل القضائي من خلال إعادة

١. د حسن توفيق الاداره العامه الهيئه العامه لشؤون المطابع القاهره ١٩٨٤-١٩٨٥ ص ١٩٧
٢. د محمد عبدالحميد ابوزيد رقابة القضاء لاعمال الاداره مرجع سابق ص ٣
٣. د هشام عبدالمنعم عكاشه – د عبدالعليم مشرف الوسيط فى الاداره العامه مرجع سابق ٣٧٢
٤. الفتوى ٣٧- ٢-٣١٥ الجمعيه العموميه للفتوى والتشريع بمجلس الدول المصرى ١٩-٦-١٩٩٦
٥. د ثروت بدوى القانون الادارى دارالنهضه العربيه ٢٠٠٥ ص ٣٥٦
٦. د حسين عبدالعال محمد الرقابه الاداريه على الجهاز الادارى للدوله بين علم الاداره والقانون الادارى رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ٢٠٠٢ص ٧٣ .
٧. د هشام عبدالمنعم عكاشه – د عبدالعليم مشرف الوسيط فى الاداره العامه مرجع سابق٣٨٣

الهيكلية،وإدارة التغير على المستوى المادي والبشرى ١ ،وسوف نتناول هذا المبحث فى مطلبين نتناول فى الأول إدارة التغير، والثاني التغير تطوير لجودة الآداء.

المطلب الاول
مفهوم إدارة التغير

التغير هو عملية مستمرة بالمنظمة أو المؤسسة وتحليل المعلومات المدرجة لاستنباط التصرفات الحالية المطلوبة للمستقبل ، ولايتم ذلك الا بمجموعة من الاجراءات التي تقوم على أسس ادارية معتمدة ومن خلال ادخال عنصر أو مجموعة عناصر جديدة لإحداث التوازن القانوني والبيئي .

ويكمن التغيير فى أنه وسيلة لتحقيق مستقبل أفضل فى ضوء تحديد المشكلات وإيجاد حلول لها ووضع المبررات التي يمكن إجمالها على النحو التالي ٢ :-

- التغير لمواجهة مشكلات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية
- إثبات الذات وإظهار القوة .
- تخفيف حدة الروتين والعمل بروح الفريق الواحد.
- إظهار قيمة الوقت وتقليل الجهد وزيادة الإنتاج.
- مواكبة التقدم العلمي في جميع المجالات.
- تحسين الأداء.
- جعل العمل داخل المؤسسة في منافسة مشروعة.

ولا جرم أن استخدام إدارة التغيير ألية حديثة داخل المؤسسة القضائية يحقق كثيراً من ثمرات التطور إدارياً على مستوى العاملين ، وفنياً على مستوى القضاة والمستشارين ويتم برفع الروح المعنوية وذلك بمنح صلاحيات للعاملين لا ظهار قدراتهم على الابداع والتميز وتحقيق العدالة .

ويضاف إلى ما سبق من ثمار إدارة التغيير إحساس المتقاضين في مجال العمل الإداري إنهم أمام مؤسسة متخصصة في مجال نزاع فيبعث على إحساسه بتقوية عنصر المراقبة وبث الروح المعنوية في الحصول على كافة حقوقه وتوفير كافة الضمانات التي تحقق العدالة.

المطلب الثاني
إدارة التغيير لتطوير جودة الاداء

اتضحت أهمية التطوير العلمي والتكنولوجي في كافة مجالات العمل ولكى تحظى المؤسسة بالتغير للوصول إلى جودة الأداء خاصة الهيئات القضائية يلزم تحديد محورين أساسيين وهما تجديد المؤسسة ومستويات ودرجة التغيير الممكنة وسوف نوضحهما على الوجه التالي .

---

١. د محمد محمد ابراهيم الاداره واعادة الهيكله فى المشروعات العامه والخاصه مرجع سابق ص ١٨٠
٢. د على عبد الهادى مسلم – د ايمن على عمر قراءات فى علم وتصميم منظمات الاعمال مرجع سابق ص ٣١٨

اولاً : تجديد المؤسسة :

الهيئه القضائية صرح شامخ في كثير من بلدان العالم يفخر بها، ولتحقيق ذلك الاستقرار على المستويين الداخلي والدولي تحتاج ادارة التغيير الى مبررات عديدة خاصة انظمة المعلومات حتى يتم إعادة الهيكلة ووضع رؤية جديدة شاملة متكاملة للمؤسسة الجديدة (الرؤية والرسالة ونظم المعلومات) ١ .

ويتم تجديد المؤسسة من خلال العناصر المادية والبشرية الأولى تكمن في وضع بنود لها من خلال وزارة العدل وكذلك تمويلها من خلال ميزانية المملكة والثانية تكمن في اعادة هيكلة وتوزيع الموفدين مع زملاء جدد من خلال مسابقات وبالتالي يتم فتح مجالات للقضاء على جزء من البطالة التي تعد من معوقات الدول في شتى المجالات ٢ .

في ضوء ما سبق يتم التنسيق من خلال التخطيط والتدريب للموظفين وتطوير مواردهم واعادة توزيعهم لتحقيق أهداف المؤسسة الجديدة وطموحاتها .

ثانياً: تجديد المؤسسة ومستويات ودرجة التغيير الممكنة:

تعتبر عملية التغير داخل الأجهزة الإدارية من الأمور التي تعيد فيها البناء والحياة بدلاً من الرتابة والروتين اللذين دائماً يبعثان على الملل وللقضاء على ذلك يمكن استخدام آليات جديدة داخل مملكة البحرين فيجعل منها صرحا قضائياً ثانياً متخصصاً فى المنازعات الادارية وضمانة جديدة من ضمانات الحقوق والحريات .

ولتجديد المؤسسة القضائية من خلال إدارة التغيير يفترض أن تتم من خلال محاور أربعة نوجزها على النحو التالي ٣ :

أولاً: التغيرات الحتمية :

يمكن أن تضع مملكة البحرين موضوع التغيير القضائي على النحو السابق شرحه أمراً حتمياً للتحسن والتطوير الدائم في تقديم خدمة قضائية متخصصة .

ثانياً : التغيير الاستراتيجي :

تحتاج هذا المفهوم الى وضع الية جديدة أمام السلطة التنفيذية واحساسها من خلال موقع المسؤولية الجدية فى اتخاذ القرار وعدم اللامبالاة في ذلك لأن الرقابة الجديدة متخصصة سواء على القسم القضائي أو قسم الفتوى والتشريع ٤ .

ثالثاً : التغيير التنظيمي :

يعد هذا الأمر من المقومات الأساسية لأنه يلزم بتدخل قانوني واصدار تشريع بذلك ومن خلاله يمكن

---

1. http://islamfin.go-forum-net/t1794-topic=7/4/20111

٢. د محمد عبدالفتاح مشكلات تطبيق المراجع الاداريه كأداه لرفع كفاءة الاداء رسالة دكتوراه كلية تجارة عين شمس ج م ع ص ٦

٣. – د احمد ماهر تطوير المنظمات الدليل العلمى لاعادة الهيكله والتميز الادارى وادارة التغير مرجع سابق

4. http:www.almotmaiz.net/club/mkal/9.htm=7/4/2011

تقسيم النظام القضائي الجديد الى قسمين الأول يشمل التنظيم القضائي والثاني يحتوى قسمي الفتوى والتشريع.

وقد تلاحظ كم الأعمال الملقاة على عاتق هيئة التشريع والإفتاء القانوني من قيامها بأعمال كثيرة من خلال نهوضها بأعمال كثيرة ومتنوعة ومنها الفتوى والصياغة لمشاريع القوانين المقدمة من السلطة التنفيذية لعرضها على البرلمان،بالإضافة الى مراجعة عقود الدولة والمعاهدات الدولية.

ويمكن أن تحقق إعادة الهيكلة وادارة التغير بأساليب قانونية تتناسب مع مجتمع مملكة البحرين وآليات خاصة من تحقيق التغيير التنظيمي ١ ، ليحقق الصرح القضائي الذى تفخر به المملكة في ظل ريادتها وحكومتها الرشيدة .

رابعاً : التغيير الفردي :

يعد التغيير الفردى نمطاً وسلوكاً للقيادة وطريقة تفكير جديدة مع وجود رابط مشترك من القيم السامية التى تجمع أعضاء الهيئة القضائية فى بوتقة واحدة لتغير سلوك الأفراد فى كافة الادارات ، وترسيخ مفاهيم الرقابة بكافة أنواعها ٢ ،لأن التعامل مع موظفى الجهات الادارية بكافة جهاتها يحتاج إلى فطنة وذكاء للقضاء على انحراف السلطة والتعسف فى استخدام الحق لتحقيق العدل الذى يعد أساساً لدوام الملك .

لاجرم أن التغير الذى نحن بصدده داخل الصرح القضائي يتطلب قيادة مثالية من صفوة المسؤولين داخل مملكة البحرين ، ومن الضرورى فهم ثقافة التغيير فى ضوء اعادة الهيكلة لتطوير العمل للوصول الى تحسين مستوى العاملين بها من خلال الترغيب فى العمل بنظام المكافآت للمبدعين والمبتكرين لأنه إحدى دعائم نجاح التغيير، وكذلك العقاب للخارجين عن حدود القانون .وعلى الجهه القضائيه أن تبذل كل الجهود لحماية حقوق الافراد وحرياتهم وصون كرامة المرافق العامه ودوام سيرها بانتظام وإطراد دون معوقات .

المبحث الثالث
مستقبل القضاء الإداري البحريني

تحظى مملكة البحرين باحترام وتقدير المجتمع الدولى بأسره ، فقديماً كانت تسمى عروس الخليج العربى ،وهي ذات تاريخ وحضارة قديمة ٣ وسبق فى منطقة الخليج للتقدم والازدهار ولهذا نرى أن فى تبنى مثل هذا المشروع القضائي أن يحقق لمملكة البحرين تاريخاً جديداً يضاف إلى ماضيها بعد إتساع تدخل الإدارة الحديثة فى جميع مجالات الحياة مما أدى ذلك الى رفع الكفاءة ومنح هذه الادارة ألية وبدائل

---

١. د فريد راغب النجار ادارة التغيير الاستراتيجى العربى لمواجهة الازمه الماليه العالميه الدار الجامعيه اسكندريه ج م ع ٢٠٠٩ ص ٢٧٢

2. www.ituarabic.org/docl/pra1%201-unil=7/4/20112

٣. أنظر تفصيلا كانت مقر لحضارة دلمون ومركز دينى للساموريين والاشوريين والبابليين وكذلك كشفت الثار عن حضارة اليونانيون فى عصر الاسكندر الاكبر

جديدة حتى لا تستخدم سلطتها وسطوتها فى اتخاذ القرارت مما قد يجحف بحقوق الأفراد- ويتعسف فى إستخدام الحق ولتحقيق هذه الضمانة الدستورية لنجاح الهيئة الجديدة والأخذ بفكرة القضاء المزدوج لفخر عظيم وتاج على الرؤوس يضاف الى رصيد مملكة البحرين فى التطوير وحركة التنوير بإستخدام أساليب العلم الحديث والتراث القديم والإصلاح التى تولاها جلالة الملك عاهل البلاد منذ إستفتاء الشعب على دستوره وميثاقه الوطنى .

ومن ثم نقسم هذا المبحث الى مطلبين نتناول فى الأول تطوير الهيئة القضائية ونفرد الثانى لتحسين الآداء القضائي.

المطلب الاول
تطوير الهيئة القضائية

التطوير داخل الصرح القضائي البحرينى من خلال تحويل النظام القضائي الواحد الى نظام القضاء المزدوج ولايتم ذلك إلا من خلال نقل هذه الفكرة وتطبيقاتها الى قالب تشريعى تطبيقى يحدد الاختصاصات ويبن التنظيم الدقيق لهذه الجهة الجديدة [١] .

ويقوم تطوير الجهاز القضائي على أسس اختيار الوسائل المتاحة ونمط التعامل بها والمادة القانونية المراد نقلها من نظام الى نظام آخر وهذا يتطلب السرعة والجدية لأهمية هذا الأمر وتأثيره على المجتمع البحرينى والمنطقه بأسرها ويتطلب ذلك الإهتمام بنقل الكفاءات الادارية والقضائية بغية تحقيق التقدم والإزدهار [٢] .

ويحتاج تطوير الهيئة القضائية إلى اصدار التشريع المنظم لكل الاجراءات من بداية العمل حتى اصدار أحكامه وعدم تقاعس السلطة التنفيذية عن تنفيذ الاحكام ،ويلزم لذلك تحديد مده زمنيه واضحه لتنفيذ هذا المشروع لتعدد ايجابياته على الفرد والمجتمع مع توفير المستلزمات الماديه من ابنيه ومايلزمه تعيينات لهذه الوظائف الجديده [٣].

ولاجرم أن استقلال القضاء الاداري لايعنى قطع الصلة بين القانون الإدارى والقوانين الأخرى فالجميع من نبع واحد وغاية القانون واحدة لتحقيق الصالح العام والخاص وحماية الحقوق والحريات وتنظيم سلوك الأفراد فى المجتمع .

ولكن يتجلى تطوير الهيئة القضائية فى استقلالها بالرقابة على الجهات الإدارية وهذا يعنى منح الصرح القضائي الجديد ما حظيت به المحكمة الدستورية بمملكة البحرين من فرض رقابتها على القوانين واللوائح ،وتتفرغ الجهة الجديدة من فى فرض رقابتها على قرارت الإدارة إلغاءً وتعويضاً [٤] شأن الدول التى تنهج القضاء المزدوج .

---

١. د سعاد نايف برنوطى الاداره اساسيات – ادارة الاعمال مرجع سابق ٤١٨
٢. محمد عبدالحميد ابو زيد وضع القانون الادارى فى الاسلام والدوله الحديثه مرجع سابق ص ١٨٢
٣. د سيد الهوارى الاداره الاصول والاسس العلميه القاهره مكتبة عين شمس ١٩٨٧ ص/٧٠١
٤. حسين عبد الرحيم الشويخ تنظيم السلطه القضائيه وفقا لتشريعات مملكة البحرين مرجع سابق ص ٢٠٢

وفى مجال التطوير يمكن بداية وضع تصور لهيكل القضاء الإداري البحرينى بصورة مشابهة لمجلس الدولة المصرى والذى يتكون من ثلاثة أقسام : القسم القضائي وقسم الفتوى وقسم التشريع ،ونحاول القاء الضوء عليها بايجازعلى النحو التالى :

اولاً القسم القضائي :

يضم هذا القسم خمس هيئات المحكمة الادارية العليا ١ محكمة القضاء الادارى ٢ المحاكم الادارية ٣ المحاكم التاديبية ٤ هيئة مفوضي الدولة ٤ التي تعتبر من الأسس المهمة التي شيدت على صرحها اعمال القضاء الإداري مثل :-

- تحضير القضايا وتهيئتها للمرافعه – ايداع التقارير – المذكرات
- تسوية النزاع بالثوابت القضائية للمحكمة الادارية العليا
- الفصل فى طلبات الاعفاء من الرسوم القضائية ٥

يعتبرهذا تصور مبدئي للقسم القضائي وفى حالة التطبيق يمكن الاستعانة بالقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لمجلس الدوله المصرى ، كا يمكن دمج بعض المحاكم لخطوه أولى لتفعيل هذا المشروع مثل محكمة القضاء الادارى حيث تجمع بين طياتها اختصاص (محكمة القضاء الإداري – الادارية – التأديبية) مع الأخذ فى الاعتبار عند زيادة أعباء العمل يمكن العودة إلى ما أستقر عليه القضاء الإداري المصري .

ثانياً قسم الفتوى :

يحقق القسم أهمية كبرى فى تسيير مرافق الدولة بانتظام واطراد وذلك لأهمية الفتوى القانونية ما دامت بأسانيداها الواضحة التى لاتقبل الإلغاء وقد صدرت من ادارة متخصصة ٦ .

ثالثا قسم التشريع :

يهتم قسم التشريع بصياغة مشروعات القوانين واللوائح ووضعها فى نطاقها وتوصيفها دون تعرض لمخالفة الموضوعات والخروج عن التفسير المحدد لها دون إضافة أو إخلال وبالتالى تستطيع السلطة التنفيذية

---

١. تعتبر على قمة القضاء الادارى وتستأنف أحكام محكمتى القضاء الادارى – التاديبيه أمامها ويطعن امامها (مسائل مخالفة القانون ، الخطأفى التأويل والتطبيق – بطلان الحكم فى الاجراءات – بطلان حكم حاز قوة الشئ المقضى فيه) د طعيمه الجرف رقابة القضاء لاعمال الاداره دار النهضه العربيه ج م ع ١٩٧٠ ص ٣٣٤

٢. محكمة أول درجه للمنازعات الاداريه ويدخل فيها مالم يرد بنص امام الاداريه العليا – التاديبه وتعد هيئه استئنافيه لاحكام المحكم الاداريه انظر تفصيلا د سعاد الشرقاوى الوجيز فى القضاء الادارى الطبعه الاولى ١٠٨٠ ص ١٤١

٣. تعد محكمه متخصصه بالفصل فى المنازعات الاداريه مثل المرتبات والمعاشات – لورثتهم ،،،

٤. د سليمان الطماوى القضاء الادارى مرجع سابق ٢٤٤

٥. نظم المشرع تحديد اختصاصها على مستوى الوظيفه للعاملين المدنين بالدوله ولها توصيف فى مراحل الدعوى – الاحاله الى المحكمه التاديبيه للفصل فى الدعوى – الجهاز المركزى للمحاسبات – المرحله الثانيه فى مباشرة الدعوى انظر تفصيلا د محمد عبدالحميد ابوزيد مبداالمشروعيه وضمان تطبيقه دراسه مقارنه دار النهضه ٢٠٠٤ ص ٣٥٤

٦. وزع مجلس الدوله المصرى قسم الفتوى الى قسمين الادارات – لجان رؤساء الادارات ونظمها بالقانون ٦١ من قانون مجلس الدوله انظر تفصيلا د فؤاد العطار رقابة القضاء لاعمال الاداره ١٩٩٦ ص ١١٢

الاستفاده القصوى من هذا القسم قبل طرح مشروعات قوانينها لأخذ الموافقة والتصديق وبالتالى تنأى بذلك عن سلطات الالغاء .

ولاجرم أن تطبيق أحد الأمثلة التى أخذت بهذا النهج لايمنع من التنسيق بين هذه الانظمة لوضع تصور حقيقى يتناسب مع مملكة البحرين لأن التطور دائماً يبدأ بفكرة تدرس دراسة موضوعية ولتحقيقها فى مملكة البحرين يلزم لذلك سن التشريع الملائم حتى يحظى التطبيق بالمشروعية.

المطلب الثانى
تحسين الأداء القضائي

يعد تحسين الأداء القضائي هو أحد ثمرات التطوير داخل مرافق مملكة البحرين ، الأمر الذى تتحقق به مصلحة الأفراد فى توفير ضمانات الحقوق والحريات ، ومصلحة الادارة فى تحقيقها الانضباط المنشود وحسن سير العمل .

يتحقق بتطوير الهيئة القضائية تحقيق طموح المجتمع البحرينى فى حل كثير من القضايا وسرعة الفصل فيها وعدم اطالة أمد النزاع خاصة ما يثار بشأن القرارات الادارية والغائها والتعويض عنها وتهذيب سلوك موظفى الإداره بتوقيع العقوبات التاديبية التى تتحقق الردع العام والخاص .

كما أن التخصص يساعد على الابداع [١]،وتحسين العمل القضائي والأمثلة فى القضاء الاسلامى قد وضحت فى بحثنا فى الفصل الأول ، وكذلك فى التشريعات المقارنة غرباً وشرقاً بعد أن كانت تأخذ بالنظام القضائي الموحد لدليل واضح على ما يمتاز به النظام القضائي المزدوج .ولتحقيق تحسين الصرح القضائي يحتاج الى كثير مما يلى :-

- وضع الإطار القانوني لهذا التنظيم القضائي الجديد يحدد الاختصاصات والأهداف .
- توفير المناخ الذى تستطيع فيه ثقافة الرقابة الجديدة بكافة أنواعها أن تحظى بالقبول فى التطبيق بإرادة إدارة التغير الحاسمة لتحقيق رفاهية المجتمع .
- وضع أسس لتوزيع الحوافز على الأداء الفعلى للعمل ولتشجيع العاملين على الابداع واظهار كافة الطاقات الكامنة .
- استحداث وحدات ادارية وقضائية متنوعة فى توزيع الأعمال حتى لايثير عمل الموظف طيلة خدمته فى شق واحد كثير من الرتابة والملل ، فالتغيير سكونة الكون لتحقيق رفاهية المجتمع، وحث العاملين وتشجيعهم فى أعمالهم مما يحقق الصالح العام والخاص على حد سواء .
- تخصص القضاه فنياً فى قضائهم الادارى يساعد الكثير منهم فى الحصول على درجات علمية فى ذات المجال كما أنه يثرى المكتبه العربية والقانونية بالموسوعات القانونية عملياً ونظرياً .

---

١. الابداع قديما كان يصدر من انسان يملك موهبته نادره لاتتوافر فى كثير من الناس ومع تطور العمل الادارى استطاع علم الاداره ان يثت ان الابداع يمكن ان يتحقق بوسائل متعدده تكمن فى تحديد المشكله – الاعداد والتحضير – مرحلة التخمر (ايجاد الحلول للمسائل المعقده)- التفتق (الالهام والشراق والتبصر للوصول الى افضل الحلول) التحقق (التأكد من سلامة القرار وصلاحيتة فى الواقع العملى) انظر تفصيلا- د سعاد نايف برنوطى الاداره اساسيات – ادارة الاعمال مرجع سابق ص ٣٩١- ٣٩٣

- التخصص فى مجال محدد يساعد على الإبداع فى استنباط الأحكام التى لم يرد بها نص واضح مما يحقق التوازن والملاءمة بين المصالح المتعارضة فى ضوء المشروعية.
- وأخيراً استحداث هيئة قضائية بمملكة البحرين للفصل فى المنازعات الادارية يحقق الهدف المنشود لتفعيل الرقابة وحجب انحرافات الإدارة وتجاوزاتها وتوفير كافة ضمانات الحقوق والحريات لأبناء هذا المجتمع والتعاون المثمر مع الاجهزة المالية فى كشف حالات الفساد وتحديد أوجه القصور الإداري فى الانفاق ومحاولة ترشيد الاستهلاك وتحديد كافة الضوابط القانونية .

الخاتمة

عرضنا فيما سبق فكرة لمشروع مستقبلي لتطبيق النظام القضائي المزدوج وقد تناولنا الموضوع في فصلين الأول كان معنوناً بالنظام القضائي بين الشرع والقانون وتم من خلاله توضيح القضاء الإداري في النظام الإسلامي والنظام الانجلوسكسونى وتطبيقاته في مملكة البحرين وأخيراً النظام الفرنسي وتطبيقاته في فرنسا ومصر والمملكة العربية السعودية .

وقد تناولنا في الفصل الثاني كيفيه تفعيل هذا النظام القضائي من خلال اعادة الهيكلة وادارة التغيير وذلك لتطوير النظام القضائي وتحسين الآداء القضائي .

وقد اسفرت هذه الدراسه عن بعض التوصيات :

- استقرار النظام القضائي الإداري فى مملكة البحرين وذلك بعد اتساع أنشطة المملكة المتعددة .
- اتاحة فرص عمل جديدة من العاملين المدنيين وكذلك من الفنيين (كادر خاص من القضاة) .
- إتاحة الفرصة للقضاء الإداري فى إثراء القانون الإداري بمفاهيم جديدة من خلال إستنباط أحكامه من خلال التخصص والإبداع وتحقيق العدالة واثراء المكتبة العربية بمؤلفات تخدم التخصص القضائي .
- توفير ضمانات الحقوق والحريات التي من أجلها انشئ دستور البلاد .
- اقامة صرح قضائي بمملكة البحرين لهو فخر يضاف الى ماضيها وحاضرها المشرف في ظل حكومتها الرشيدة .
- اتاحة الفرصة للتقاضى أمام درجات المحاكم الإدارية المتعددة ولجهة متخصصة اثبتت كل التجارب نجاحها فى دول القضاء المزدوج.
- اتاحة الفرصة لهيئة التشريع والإفتاء القانوني القيام بعملها الأصيل من خلال مجلس الدولة البحرينى في تحقيق أمانيه التي يصبو إليها بأقسامه المتعددة .

قائمة المراجع

أولاً : مراجع باللغة العربية:

- ابن هشام السيره البنويه ج ٤ مكتبة الكليات الأزهرية القاهرة ١٩٧٤
- ابو الأعلى المودودى – الحكومة الإسلامية ترجمة احمد ادريس – دار المختار الإسلامى ١٤٠٠ ه
- ابواسحاق السيرازي –المهذب فى فقه الغمام الشافعى ج ٢ مطبعة البابلى الحلبى مصر ط ١٩٧٦ م
- ابواسحاق السيرازي –المهذب فى فقه الغمام الشافعى ج ٢ مطبعة البابلى الحلبى مصر ط ١٩٧٦ م
- الامام النووى – رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين – مراجعة الشيخ محمد على الصابونى – تحقيق محى الدين جراح – مؤسسة مناهل الوفاء بالمملكه العربيه السعوديه بدون
- الامام جاد الحق على جاد الحق بيان للناس من الأزهر الشريف ج ٢ مطابع وزارة الأوقاف ١٩٩٣
- حسين عبد الرحيم الشويخ تنظيم السلطة القضائية وفقا لتشريعات مملكة البحرين دار العصمة
- د احمد امين عامر ادارة الدوله – مدخل فى الادارة العامة مكتبة الجلاء القاهره ١٩٨٦
- د احمد ماهر تطوير المنظمات الدليل العلمى لاعادة الهيكله والتميز الادارى وادارة التغير الدار الجامعية اسكندرية ج م ع طبعة ٢٠٠٧
- د اسماعيل البدوى القضاء الإداري الجزء الثاني دار النهضة العربية الطبعة الأولى ١٩٩٣
- د أياد على حمود القيسي القضاء الإداري وقضاء المظالم الطبعة الثانية ٢٠١٠ دار وائل للنشر – عمان
- د انور رسلان القانون الادارى السعودى تنظيم الادارة العامة ونشاطها دراسة مقارنة ١٤٠٨
- د ثروت بدوي القانون الإداري دارالنهضة العربية ٢٠٠٥
- د حسن توفيق الاداره العامه الهيئه العامه لشؤون المطابع القاهره ١٩٨٤-١٩٨٥
- د حسين عبدالعال محمد الرقابه الاداريه على الجهاز الادارى للدوله بين علم الاداره والقانون الادارى رسالة دكتوراه جامعة عين شمس ٢٠٠٢
- د حمدي أمين عبد ا لهادى الفكرالإدارى الإسلامي القاهرة دار الفكر االعربى ١٩٧٦
- د خالد المحمود السلطه التقديريه للاداره والرقابه عليها رسالة دكتوراه كلية الحقوق جامعة حلب سوريا ٢٠٠٨
- د خيري خاطر د احمد هيكل تاريخ القانون مطبعة جامعة البحرين ٢٠٠٦
- د رمضان محمد بطيخ تطور الفكر السياسى الإسلامى فى دولة الإمارات العربيه مؤسسة العين للإعلان والتوزيع والنشر ابوظبى
- د سامى جمال الدين الرقابه على اعمال الاداره منشاة المعارف اسكندريه ط ١ ١٩٨٢
- د سامى جمال الدين دعاوى التسويه منشاه المعارف اسكندريه ١٩٨٥
- د سعاد الشرقاوى القضاء الادارى دار النهضه العربيه طبعة ١٩٨٤ ،١٩٨١
- د سعاد نايف برنوطى الاداره اساسيات – ادارة الاعمال ط ٤ ٢٠٠٨ دار وائل الاردن
- د سعيد عبد الحكيم : الرقابه على اعمال الإداره فى الشريعه الإسلاميه والنظم الوضعيه دار الفكر

العربى ط ٢ ١٩٨٧

- د سليمان الطماوى القضاء الإدارى (قضاء التعويض) دار الفكر العربى ١٩٨٧
- د سيد الهوارى الاداره الاصول والاسس العلميه القاهره مكتبة عين شمس ١٩٨٧
- د صبحى الصالح النظم الاسلاميه دار العلم للملاين ط ١٠ ١٩٩٦
- د صوفى ابوطالب تاريخ النظم القانونية والإجتماعيه دار النهضه العربيه ج م ع جزء ٢ النهضة والشرائع السامية بدون
- د ظافر القاسي نظام الحكم ى الشريعة والتاريخ الإسلامي – الكتاب الثانى السلطة القضائية دار النقاش ط ٤ ١٩٩٢ف
- د عبدالحكيم حسن العيلى الحريات العامه فى الفكر والنظام السياسى فى الإسلام دار الفكر العربى ١٩٧٤
- د عبدالحميد الرافعى القضاء الإدارى بين الشريعه والقانون دارالفكر المعاصر بيروت – لبنان ط ١ ١٩٨٩
- د عبدالكريم محمد عبدالكريم تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية عند العرب قبل الإسلام وفى بلاد النهرين ٢٠٠٢ م
- د عبدالهادى الجوهرى واخرون دراسات فى علم الاجتماع بدون ١٩٧٩
- د على عبدالهادى مسلم – د ايمن على عمر علم تحليل وتصميم منظمات الاعمال مدخلى اعادة الهيكله واعادة الهندسه الدارالجامعيه اسكندريه ج م ع
- د على محمد جريشه المشروعية الاسلاميه العليا رسالة دكتوراه ١٩٧٥ مكتبة وهبه القاهره
- د على محمد منصور مبادئ الاداره الاسس والمفاهيم القاهره ١٩٩٩
- د فريد راغب النجار ادارة التغيير الاستراتيجى العربى لمواجهة الازمه الماليه العالميه الدار الجامعيه اسكندريه ج م ع ٢٠٠٩
- د فؤاد العطار القضاء الادارى دارالنهضه العربيه ٦٧-١٩٦٨
- د فؤاد النادي المشروعية وضوابط خضوع الدولة للقانون في الفقه الإسلامي دار الكتاب الجامعي القاهرة ١٩٨٠
- د ماجد الحلو علم الاداره العامه دار المطبوعات الجامعيه اسكندريه ١٩٨٥
- د ماجد الحلو القضاء الإدارى دار المطبوعات الجامعيه اسكندريه ١٩٩٤
- د محمد أنس قاسم جعفر مبادئ نظم الحكم فى الإسلام دراسه مقارنه ٢٠٠١ دارالتهضه العربيه
- د محمد انس قاسم جعفر الوسيط فى القانون العام (القضاء الادارى)ط ٢ دارالنهضه العربيه القاهره ١٩٩٠
- د محمد عبدالحميد ابوزيد مبادئ الاداره العامه القاهره دار الثقافه العربيه ٩٨-٩٩
- د محمد عبدالحميد ابوزيد مبدأ المشروعيه وضمان تطبيقه دراسه مقارنه النسر الذهبى للطباعه ٢٠٠٤

- د محمد عبدالحميد أبوزيد وضع القانون الادارى فى الاسلام والدوله الحديثه دراسه مقارنه دارالنهضه العربيه ١٩٩٥
- د محمد عبدالفتاح مشكلات تطبيق المراجع الاداريه كأداه لرفع كفاءة الاداء رسالة دكتوراه كلية تجارة عين شمس ج م ع
- د محمد فؤاد مهنا مسؤولية الإداره فى تشريعات البلاد العربيه طبعة معهد البحوث والدراسات العربيه ١٩٧٢
- د محمد كامل عبيد الرقابة على أعمال الاداره دار النهضه العربيه القاهره ٢٠٠٥
- د محمد محمد ابراهيم الاداره واعادة الهيكله فى المشروعات العامه والخاصه مكتبة عين شمس ٢٠٠٤
- د محمد يوسف موسى نظام الحكم فى الإسلام العصر الحديث للنشر والتوزيع بدون الطبعه الثالثه ١٩٨٨
- د محمود حافظ القضاء الادارى دراسه مقارنه ط ٧ دار النهضه العربيه القاهره بدون
- د محمود عاطف البنا الوسيط فى القانون الادارى ط ٢ دار النهضه العربيه ١٩٩٩
- د محمود محمد عوض سلامه الحاكم وحدود طاعته فى النظام الإسلامى كمبيوستار بلبيس ١٩٩٧
- د مصطفى أبوزيد فهمى القانون الإداري الجزء الأول طبعه ٣ سنة ١٩٩٠ص ٣٦
- د مصطفى محمود عفيفي فلسفة العقوبات التأديبية واحترامها الطبعة الثانية بدون
- د نصر فريد واصل السلطة القضائية ونظام فى الاسلام دراسه مقارنه مع النظم الوضعيه مطبعة الامانه ط ١ ١٩٨٩
- د هشام عبدالمنعم عكاشه – د عبدالعليم مشرف الوسيط فى الاداره العامه ج ١ دار الالفى القانونيه بالمنيا ج م ع
- الشيخ عبدالوهاب خلاف اصول الفقه وتاريخ التشريع الإسلامى طبعة ١٩٤٩
- الشيخ محمد الغزالى حقوق الانسان من معالم الإسلام وإعلان الأمم المتحده طبعة ٣ دار التوفيقية النموذجية ١٤٠٤ه ١٩٨٤م
- الطبرى مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمى دار الكتاب بيروت ١٩٦٧ ج ٥
- الفتوى ٣٧- ٢-٣١٥ الجمعيه العموميه للفتوى والتشريع بمجلس الدول المصرى ١٩-٦-١٩٩٦
- المجموعه الدستوريه دستور مملكة البحرين الامانه العامه ٢٠٠٨
- المستشار عمر الشريف : نظم الحكم والاداره فى الدوله الاسلاميه مطبعة معهد الدرسان الاسلاميه ١٤١٠-١٩٩٠
- المعجم الوجيز طبعة وزارة التربيه والتعليم مجمع اللغه العربيه ج.م.ع. طبعة عام ١٤١٣ه

ثانياً المراجع الاجنبية:

١- المراجع الإنجليزية

1. DICEY (A.V) Intoroduction to the study of the law of the constitution. First edition .Macmillan & Co. Ltd. London. 1959.
2. STREET (H.) & BRAZIER (R): Constitutional and administrative LAW . Penguin Books. 1981.

٢- المراجع الفرنسية:

1. Bechtel (M.F): Le Juge administatif Protecteur des droits et liberte`s R.F.A.D Juillet et Septectembre 1997
2. Burdeau (G): Les Libberte`s pupliquees L.G.D.J Paris 1972.
3. BURDE4- DRAN (Michel):Le contro`le juridictionnel et ia garanite des libetes publiques The`se. AU(G): Remarques Sur la classification des fonctions e`tatiques``.R.D.P..19454-
4. DRAN (Michel):Le contro`le juridictionnel et ia garanite des libetes publiques The`se. Montpellier.1966.Re`e`dition. L.G.D.J.paris.1968
5. Duez (p): Esguisse d`une definition realiste des droit puplics individuls. Me`langes Carre
6. Mohamed salah Mohamed Mohamed : L`economie.de marche` et Les droits de L`homme.Revue inteernational de droit de L`homme No.2 1996
7. Virginie(S .j):La concilaation des droit de`lhommeset des Liberte`es en drip public Franc. is. these Limoges 1995

المواقع الالكترونيه على شبكة الانترنت

1. http://islamfin.go-forum-net/t1794-topic=7/4/2011
2. www.ituarabic.org/docl/pra1%201-unil=7/4/2011
3. http:www.almotmaiz.net/club/mkal/9.htm=7/4/2011